النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⵙⵜⴰⵡⵉⵏ

• العدد: 431

من 2 إلى 8 نونبر 2021

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

الرياضة المغربية... الهيمنة والاستغلال السياسوي للمخزن

ضيف العدد:

أمين لقبابي

منذ الاستقلال الشكلي عرف قطاع الرياضة تغول السياسة وتحكم المخزن

كلمة العدد

حبل الكذب قصير

للكذب في المغرب مواسم ومناسبات، ولعل أهمها هي فترة الحملات الانتخابية. في هذه الفترة، تفتح دكاكين السياسة في جميع أحياء المدن وفي القرى بالبوادي لتبيع الوعود الكاذبة. في حملة انتخابات 8 شتنبر 2021 وزعت أحزاب صنعتها الآلة المخزنية الكثير من هذه الوعود الكاذبة: هناك من وعد بتشغيل مليون ونصف من الشباب العاطل، وهناك من وعد بتوزيع دعم مالي للعاطلين والمتقاعدين لا يقل عن ألفين درهما، وهناك من وعد برفع أجور الموظفين ودمج المتعاقدين والنهوض بقطاعي الصحة والتعليم لجعل المغرب يحتل الصفوف الأولى في الترتيب العالمي... الخ بهذه الوعود الكاذبة لم تخرج حملة 2021 الانتخابية عن الحملات السابقة؛ كان بيع الأوهام والوعود الكاذبة ولم يتغير أي شيء في هذه الممارسة القبيحة للنظام وأحزابه التي صنعها أو ذجنها.

لم تمضي إلا أيام قليلة حتى تبخرت هذه الوعود وعوضتها حقائق نقيضة لها وذلك ما جاء به التصريح الحكومي ومشروع قانون المالية لسنة 2022. تقزمت كل الأرقام وأصبح وعد تشغيل اكثر من مليون شاب لا يتعدى وعدا جديد لا يتجاوز 250 الف وعند التدقيق يظهر بان هذا الرقم كاذب لان اعتماد نسبة نمو 3.2% لن يسمح بخلق أكثر من 90 ألف منصب شغل. وحتى وعد تحقيق هذه النسبة من النمو مشروط بأحوال الجو والتساقطات المطرية ناهيك عن إغراق ميزانية الدولة بالمزيد من الديون الخارجية. نفس المصير سيكون بالنسبة لتطوير القطاعات الاجتماعية من صحة عمومية وتعليم وكل الوعود الزائفة بالدولة الاجتماعية المهتمة بواقع الجماهير الكادحة الأخطر ما في الأمر هو سياسية التمويل عبر الرفع من الضرائب المباشرة والغير مباشرة الموجهة للطبقة العاملة وباقي الفئات الاجتماعية المحسوبة في عداد الطبقة المتوسطة. وسيكون لهذه السياسة اثر كبير في غلاء المواد الأساسية للمعيشة والمواد المنزلية المهمة في حياة الأسر المغربية.

إن الدولة تدرك الانتظارات القوية للجماهير الكادحة وتعلم أن الحركة الاجتماعية مرشحة للمزيد من الغليان نتيجة تفاقم الفقر والهشاشة والبطالة فإنها اتخذت ما يلزم من التدابير لفرض السلم الاجتماعي بدء من توجيه أكبر نسبة من التشغيل في القطاع العمومي إلى أجهزة القمع من جيش وشرطة وباقي القطاعات المنضوية تحت مهمة القمع والضبط والقضاء والسجن. فمن مجموع 26860 من مناصب الشغل المخصصة في مشروع قانون مالية 2022 يتم اعتماد 18094 أي 67% للأجهزة القمعية. ستعتمد الدولة أيضا لفرض السلم الاجتماعي على الترسانة السياسية والأيديولوجية التي تتيحها الأحزاب المندمجة في المنظومة المخزنية القائمة وكذلك التوافق الطبقي الذي ترعاه القيادات النقابية البيروقراطية المتنفذة في أهم المركزيات النقابية.

هل ستغير المؤسسة البرلمانية شيئا من مرتكزات قانون المالية لسنة 2022؟ نجيب بثقة كبيرة نظرا لمعرفتنا لطبيعة هذه المؤسسة الشكلية ولاستحضارنا للتجربة المريرة مع الديمقراطية الشكلية التي انتهجها النظام منذ بداية ستينيات القرن الماضي. الشعب لا يعول على هذه المؤسسة ولا على الأحزاب التي تتوهم التغيير من الداخل. ولذلك يبقى التغيير وفرض مطالب الجماهير الكادحة والدفاع عن ما تبقى من مكتسبات ياتي بالنضال الجماهير الواعي والمنظم. وعلى كل من له قناعة بهذه الخلاصة الثمينة من تاريخ الصراع الطبقي ببلادنا أن يستجمع قواه وان يستعد ليتحمل كامل مسؤولياته ويرقى إلى مستوى من الجاهزية تتطلبها الظروف وتنتظرها الجماهير الكادحة التي أظهرت على استعدادات للنضال والتضحية مهمة للغاية. علينا ان نستوعب اختلال المعادلة بطريقة علمية وسديدة ولعلنا لن نجانب الصواب إذا صغناها في كلمة مركزة مفادها ان النظام القائم قوي لان القوى المناضلة ليست في مستوى استعدادات شعبها.

النهج الديمقراطي يتضامن مع النضالات الشعبية 2

الوضع المأزوم وسؤال التغيير الجذري 6

توماس سانكارا... درس النضال الإفريقي والأممي 10

مشروع قانون المالية... تكريس الدولة اللااجتماعية 16

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org annahjad@gmail.com

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس: 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 – رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يتضامن مع النضالات الشعبية ويطالب بإلغاء جواز التلقيح وقانون الطوارئ الصحية

اجتمعت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي في دورتها العادية بتاريخ 24 أكتوبر 2021. وبعد تدارسها للقضايا السياسية والتنظيمية الخاصة بالحزب وكذا مستجدات الأوضاع العامة دوليا وإقليميا ووطنيا فإنها تعلن للرأي العام ما يلي:

- تجدد تضامنها ودعمها المطلق لنضالات الطبقة العاملة ضد الباطرونا الرأسمالية المتوحشة التي تستغل ظروف جائحة كورونا وصمت وتواطؤ السلطات المخزنية للاستمرار في الإجهاز على مكتسباتها وحقوقها من طرد تعسفي من العمل وتخفيض الأجور والحرمان من الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية وقمع الحريات النقابية... (نضالات عمال منجم "زلو" ناحية بلدة بوعنان-عاملات شركة "تريزو" بوجدة- عاملات شركة "بالماكروماروك" و"روزا فلور" و"صوبروفيل" بشتوكة ايت باها-عاملات شركة "عطور المغرب" بالمعازيز-عمال النظافة باوطاط الحاج- مربيات التعليم الأولي وعمال/ات الطبخ والنظافة في المؤسسات التعليمية- العمال/ات المطرودين/ات من شركة "السنوسي" للنسيج والذين ينتظرون تنفيذ أحكام قضائية لصالحهم منذ 10 سنوات - عمال شركة "المحمدية شوز" للاحذية بالمحمدية المطرودين من العمل-وعمال/ات مجموعة فنادق موكادور بمراكش...)

- تعلن تضامنها مع الجماهير الشعبية بمختلف فئاتها وإطاراتها المناضلة في نضالإتها المطلبية وحركاتها الاحتجاجية .وتدين بشدة سياسة القمع الهمجية من عنف واعتقالات ومحاكمات صورية التي تجابه بها الدولة المخزنية هذه النضالات والاحتجاجات الشعبية المشروعة كما حدث للأساتذة المفروض عليهم التعاقد ومعطلو الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب وبعض وقفات الجبهة الاجتماعية المغربية بمناسبة تخليد اليوم الدولي للفقر في 17 أكتوبر 2021 وقبيلة الزركان بجرسيف التي تناضل ضد نزع أراضيها الجماعية وتفويتها لأحد المستثمرين.

وتطالب بإطلاق جميع المعتقلين السياسيين ووقف المتابعات القضائية الانتقامية في حق المناضلين/ات ومنهم مناضلو النهج الديمقراطي الرفاق كبير قاشا وإسماعيل امرار ومحمد متلوف.

- تندد بالارتفاع المهول لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية والمحروقات وغيرها والتي ستفاقم تدهور القدرة الشرائية للجماهير الشعبية والطبقات الوسطى وخصوصا مع عزم الدولة إلغاء صندوق المقاصة ورفع الدعم عن الدقيق والسكر وغاز البوطان ورفع الضريبة على الأجهزة الكهربائية والالكترونية وتهميش الشغل الخدمات الاجتماعية والتوظيف العمومي وتكريس نظام التعاقد في مشروع قانون المالية لسنة 2022 (حوالي 64./. من مجموع 26510 منصب مالي خصصت لوزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية)والذي يعتبر تنزيلا لمقتضيات ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد الملى من طرف المؤسسات المالية الامبريالية الذي سيكرس الاستبداد السياسي والسياسات اللبيرالية المتوحشة بدعمه للقطاع الخاص عبر الامتيازات ومنها التخفيضات الضريبية وخوصصة المؤسسات العمومية أو تشريع أبوابها في وجه الرأسمال عبر شركات المناولة والوساطة واستغلال إمكانياتها .ويترافق ذلك مع ضغط الباطرونا من اجل فرض تعديل مدونة الشغل بما يضمن لها المزيد من المرونة في الشغل والأجور وبالتالي المزيد من استغلال الطبقة العاملة ومشروع قانون الإضراب لتجريد الطبقة العاملة من أهم سلاح لمقاومة الاستغلال الرأسمالي.

- تسجل الاضطراب والارتجالية التي تطبع الدخول المدرسي والجامعي الحالي من تأخر في انطلاق الدراسة ونقص في الأطر والمؤسسات والتجهيزات التعليمية وتفاقم ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام بعد التراجع عن نظام التفويج وفرض التلقيح على التلاميذ كشرط للتعليم الحضوري مما سيفاقم من ظاهرة الهدر المدرسي واستمرار احتجاجات وإضرابات الأساتذة المفروض عليهم التعاقد لإدماجهم في الوظيفة العمومية وكذا احتجاجات الطلبة في عدة مواقع جامعية من اجل الحق في التسجيل لمتابعة الدراسة الجامعية كجامعة شعيب الدكالي بالجديدة... كل ذلك يؤشر على موسم دراسي وجامعي متوتر ومضطرب

نتيجة استمرار نفس السياسة الفاشلة في تدبير التعليم كقطاع حيوي واستراتيجي في التنمية والتقدم.

- تعلن رفضها لفرض جواز التلقيح على المواطنين/ات للتنقل وولوج الإدارات والمرافق العمومية وشبه العمومية والمؤسسات الخاصة وتعتبره إجراءا تعسفيا سيسبب لهم/ن أضرارا كبيرة بحرمانهم/ن من قضاء أغراضهم/ن ومن العمل والاستفادة من الخدمات العمومية وخاصة بالنسبة للعمال والموظفين والتلاميذ والطلبة.وتدين القمع الذي تعرضت الاحتجاجات المناهضة لفرض جواز التلقيح وتطالب بإلغائه وإلغاء قانون حالة الطوارئ الصحية الذي أصبح أداة قانونية تستغلها الدولة المخزنية لتكريس الاستبداد والتسلط وقمع وتقييد الحريات العامة.

- تدين بشدة قرار العدو الصهيوني تصنيف 6 منظمات مدنية حقوقية فلسطينية كمنظمات إرهابية مما يعني منع تمويلها وإغلاق مقراتها معتبرة إياه خطوة جديدة في تصعيد القمع والإرهاب الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني من اجل إضعاف مقاومته للمشاريع الاستيطانية الصهيونية.

وتجدد الكتابة الوطنية دعم النهج الديمقراطي للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل حقوقه الوطنية في الاستقلال وبناء دولته الوطنية الديمقراطية العلمانية على كافة التراب الفلسطيني.وفي نفس الوقت تندد بسياسة التطبيع المخزنية مع العدو الصهيوني والتي شرعت له الأبواب لاختراق الاقتصاد والمجتمع المغربي بما في ذلك التعليم والمؤسسات التربوية للتأثير على عقول الناشئة وإعدادها لقبول التعايش مع الصهيونية.وتدعو إلى تكثيف كافة أشكال الدعم للقضية الفلسطينية ومناهضة كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

- تشيد باستمرار ثورة الشعب السوداني بكل عنفوانها وإصرارها على استكمال أهدافها في القضاء على نظام العسكر العميل للامبريالية والرجعيات الخليجية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.وتحيي عاليا الحزب الشيوعي السوداني على دوره الثوري الطلائعي في قيادة الثورة ومواجهة محاولات إجهاضها وخصوصا عبر الانقلابات العسكرية التي بدأت أجواؤها تظهر في الآونة الأخيرة مع التوهج الجديد للثورة عبر مظاهرات حاشدة في مختلف مناطق البلاد يوم 21 أكتوبر2021

- تجدد إدانتها للحملات الرجعية المغرضة لشحن أجواء التصعيد التوتر والعداء في المنطقة المغاربية وخاصة من طرف النظامين المغربي والجزائري والتي لن تخدم سوى الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في المنطقة والقوى الامبريالية والصهيونية والرجعية على حساب مصالح الشعوب المغاربية.وتدعو إلى إشاعة ثقافة الاخوة والتعايش والسلم بين هذه الشعوب والنضال من اجل وحدتها لتحررها وتحقيق طموحاتها في الديمقراطية والتنمية والتقدم..

-تعتبر أن معالجة قضايا البيئة وتحدياتها على الصعيد العالمي لن تتم من طرف الدول الامبريالية مهما نظمت من مؤتمرات كما هو الشأن بالنسبة لكوب 26 الذي ستحتضنه المملكة المتحدة بشراكة مع ايطاليا بمدينة كلاسكو السكوتلاندية ما بين 1و12 نونبر 2021 لان هذه الدول الامبريالية وشركاتها الرأسمالية التي لا يهما سوى الربح هي المسؤولة عما تعرض له البيئة من تدمير ممنهج وتلوث رهيب واستغلال مكثف للموارد الطبيعية مما يجعل من مهمة حمايتها ملقاة على عاتق الشعوب كجزء من برنامج النضال من اجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية. وهذا ما يطرح ضرورة بناء جبهة عالمية للنضال ضد الامبريالية.جبهة تضم جميع الشعوب والقوى التقدمية والديمقراطية والثورية المناهضة للامبريالية والتواقة للحرية والديمقراطية وحماية السلم والأمن والبيئة في العالم.

شبيبة النهج الديمقراطي تتضامن مع نضالات المعطلين

تابعت شبيبة النهج الديمقراطي يومه الأربعاء 27 أكتوبر 2021، التدخل الهمجي الذي شنته القوى القمعية، على المعركة الوطنية للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ببلدة بني بوعياش، إحياء للذكرى الثلاثين لتأسيس هذا الاطار المناضل وتخليدا للذكرى العاشرة للشهيد كمال الحساني، مما اسفر عن توقيفات استهدفت المعطلات والمعطلين و اصابات في صفوفهم/ن استدعت نقل أربعة مناضلين للمستشفى الإقليمي بالحسيمة لتلقي العلاجات الاولية.

وعليه فإن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي يعبر عن:

- ادانته الشديدة لهذه الحملة القمعية والانتقامية ضد نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، مع رفضه القاطع للمقاربة القمعية التي يتعاطى بها النظام المخزني مع مطالب حركة المعطلين.

- تضامنه المبدئي واللامشروط مع الموقوفين والمصابين جراء هذا التدخل الهمجي.

- يعلن دعمه ومساندته المبدئية للمعارك البطولية التي تخوضها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب ويؤكد على تبنيه لمطالبها الاساسية المتمثلة في الحق في الشغل والتنظيم.

- يدعو كافة الاطارات الديمقراطية والتقدمية لتقديم كل اشكال الدعم للجمعية الوطنية والانخراط في نضالاتها وتحركاتها الميدانية.

- يجدد مطالبته بالإعتراف القانوني بالجمعية الوطنية ومعاقبة الجناة الحقيقيين في إغتيال الشهيد كمال الحساني ومصطفى الحمزاوي ونجية ادايا.

كما يستحضر المكتب الوطني ارواح شهداء الشعب المغربي الابرار من ضمنهم شهداء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

الرباط في 27اكتوبر 2021

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الناظور

جمعية المعطلين بين تجاهل مطلبها وقمع نضالاتها

تخوض عدة فروع للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب نضالات متنوعة الأشكال من اجل الحق في الشغل والتنظيم ومن ضمنها فرع الناظور الذي تعرض مناضلوه لقمع همجي من طرف الأجهزة القمعية المخزنية أثناء تنفيذهم لوقفة احتجاجية سلمية أمام عمالة الناظور يوم الجمعة 22 أكتوبر 2021.كما تم اعتقال مناضلي الفرع محمد الصالحي ورضوان الهلابي بشكل تعسفي أثناء قدومها إلى الناظور للمشاركة في الوقفة. وقد تم إطلاق سراحهما لاحقا.

وتعيش مدينة الناظور على وقع احتقان اجتماعي غير مسبوق بين فئة المعطلين المنضوين تحت لواء الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب من جهة، والمسؤولين عن ملف الشغل بالمدينة والاقليم من جهة ثانية، فبعد تجديدهم لفرعهم المحلي شهر فبراير المنصرم، قدم معطلوا الناظور ملتمسات حوار مكتوبة لمختلف الجهات المسؤولة محليا واقليميا، لتدارس الحلول الممكن تقديمها لهذا الملف الذي يعتبر ملفا آنيا على اعتبار ان نسبة البطالة جد مهولة في جهة الشرق وهذا ما اكدته الاحصائيات الاخيرة حول نسب البطالة على المستوى الوطني، لكن دون جدوى، فما من جهة لبت النداء او استجابت لطلبهم، ليجدوا انفسهم مرغمون على الخروج للشارع من اجل الاحتجاج، فكان رد المسؤولون هو المقاربة القمعية ومنع كل الوقفات الاحتجاجية للمعطلين، دون تقديم اية خيارات اخرى من شأنها معالجة الاشكالات التي يعاني من ويلاتها المعطل بالناظور، امام هذا الوضع ولشروط ذاتية مرتبطة بالعملية الانتخابية قرر المعطلون التراجع بخطوة الى الوراء والاكتفاء بالجموعات العامة دون اي خروج للشارع حتى لا يتم اعتبارهم مشوشون على هذه العملية، خاصة انه بعد زيارتهم لمؤسسة العمالة من اجل الاستفسار عن مآل طلبات الحوار، تلقوا إجابة مفادها أنه مباشرة بعد تشكل المجالس، سيفتح باب الحوار في وجههم، لكي يتفاجؤوا في النهاية بأنها كانت وعود كاذبة هدفها هو ذر الرماد في اعين المعطل، هذا ما سيجعلهم امام خيارين لا ثالث لهما، الاستسلام لواقع البؤس والبطالة المفروض، او خيار النضال والصمود، فكان الخيار الاخير هو المعبر الحقيقي عن ارادة كل المعطلين بالفرع بعد عقد جمع عام ديموقراطي، ليعود مسلسل القمع من جديد، وما حدث يوم الجمعة المنصرم من امام عمالة الاقليم لأسطع دليل على ما نقول، حيث تم منع الوقفة الاحتجاجية السلمية بالقوة، وقمع المناضلين بشكل مهول، منتهكين فيه حقوق الانسان وكرامته، ومصدرين لصورة مأساوية عن مدينة الناظور، وقد خلف هذا التدخل اصابات متفاوتة الخطورة في صفوف معطلي الفرع، لم ينته الامر عند هذا الحد فقبل دقائق من الوقفة الاحتجاجية التي كانت مقررة يوم الأحد 24 اكتوبر تم اعتقال الرفيق (ر، ه) عضو المكتب المحلي بطريقة هوليودية هدفها هو كسر عزيمة المعطل بالناظور، مما يفرض علينا ان نطرح تساؤلا جوهريا،اهكذا تحل مشكال المدينة ؟ اليست المقاربة القمعية بدل لغة الحوار هي بمثابة سكب للزيت فوق النار ؟ اليس الحق في الشغل هو حق دستوري لا نقاش فيه ؟ الى متى سيستمر المسؤولون في تهربهم من المسؤولية والاجابة المنطقية والعادلة لهذا الملف الحساس ؟

ونختم هذا المقال التقريري، برسالة المعطل الناظوري الى الرأي العام، اننا اصحاب حق لا القمع يهزم عزيمتنا، ولا التماطل يستنزف صمودنا، والاحتجاج هو فرض وليس خيار.

عن مكتب فرع الناظور

الجرف الاصفر

اختناق 19 عامل بالمركب الكيماوي بالجرف الأصفر

وقع تسرب لغاز الامونياك بالمركب الكيماوي للفوسفاط بالجرف الأصفر التابع للمكتب الشريف للفوسفاط يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 2021 أدي إلى اختناق 19 عاملا نقلوا إلى إحدى المصحات بالجديدة لتلقي العلاج احدهم ما زالت حالته حرجة بالإضافة إلى الهلع الكبير الذي أصاب العمال وسكان المنطقة.

وحسب بعض العمال فان السبب يعود إلى مشكل الصيانة الناتج عن سياسة التقشف في التكاليف المنتهجة من طرف الشركة المكلفة بالصيانة JESA، وهي الشركة الأمريكية الأصل. فمنذ تفويت مهمة الصيانة لهذه الشركة والتسربات وحوادث الشغل بما فيها المميتة تتوالى نتيجة تقادم وتآكل المنشئات والمعدات رغم تظلمات واحتجاجات العمال وممثليهم النقابيين في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ومندوبيهم في الصحة والسلامة والذين طالبوا أكثر من مرة إدارة المركب الشريف للفوسفاط وإدارة الشركة المعنية بتحمل مسؤوليتهما لتامين شروط الصيانة و السلامة والصحة للعمال محذرين إياهما من تكرار حادثة الشغل المميتة التي وقعت مؤخرا وأودت بحياة العامل فهد عريض.

إن تسرب غاز الامونياك زاد من خوف وقلق العمال وساكنة المنطقة وعدم شعورهم بالأمان وهم يطالبون الجهات المسؤولة بالتدخل الفوري لفرض احترام شروط الصحة والسلامة والصيانة قبل فوات الأوان وحدوث كارثة إنسانية وبيئة لا يعلم احد حجم ودرجة خطورتها.

ساكنة ازمور تحتج على تردي الأوضاع الأمنية والاجتماعية

نظمت تنسيقية "ازمور التي نريد" وقفة احتجاجية يوم السبت 23 أكتوبر 2021 أمام مقر مفوضية الشرطة بالمدينة شارك فيها العشرات من المواطنين/ات والفعاليات الحقوقية والسياسية والجمعوية المناضلة بالإضافة إلى مجموعة من التلاميذ احتجاجا على:

× التردي الخطير للأوضاع الأمنية بالمدينة خلال الفترة الأخيرة حيث انتشرت كل أنواع الجريمة من عنف واعتراض سبيل المارة في واضحة النهار ومخدرات وسرقات وصلت إلى حد سرقة مدفعين أثريين.

×تدهور الأوضاع الاقتصادية للمدينة خلال السنوات الماضية في ظل غياب إستراتيجية تنموية واضحة للمدينة الشيء الذي عمق ظواهر الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للسكان.

ساكنة "تانديت" اقليم ميسور تحتج على غياب الخدمات الصحية

نظمت ساكنة تانديت بإقليم ميسور وقفة احتجاجية نددت فيها بحرمانها من الحق في تلقي العلاج بسبب غياب الطبيب بعد مغادرة الطبيب السابق وغياب التجهيزات الصحية وتوقف الأشغال بالمركز الصحي مما يفرض على المرضى قطع مسافات طويلة لتلقي العلاج إما في ميسور أو فاس.وتطالب الساكنة بتوفير الأطباء وخاصة الاختصاصيين واستكمال بناء المستشفى.

وتستمر مآسي ضحايا الهجرة السرية

ما زالت قوارب الموت تودي بمزيد من الضحايا من أبناء وبنات بل وحتى من أطفال شعبنا المفقر.ففي هذا الشهر غرق قارب كان يقل على متنه حوالي 28 شخصا انطلق من شواطئ إقليم العرائش يوم الخميس 14 اكتوبر2021.وقد انتشلت وحدة الإنقاذ الاسبانية بإقليم قادس الاسباني 10 جثث وإنقاذ 3 أشخاص بينما لا ظل 15 آخرون في عداد المفقودين إلى حدود يوم الاثنين 18 أكتوبر 2021.

وتتزامن هذه المأساة الجديدة مع اليوم الدولي للقضاء على الفقر 17 أكتوبر.وأكيد ستتلوها ماسي أخرى بسبب سياسة التفقير المنهجة التي تنهجها الدولة المخزنية في حق الشعب المغربي وشبابه وما تخلفه من فقر وبؤس اجتماعي وهشاشة وبطالة.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تؤكد دعمها لنضالات شغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ومختلف فئات شغيلة القطاع الزراعي دفاعا عن مطالبهم المشروعة

انعقد يومه الثلاثاء 26 أكتوبر 2021 بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط الإجتماع الأسبوعي للكتابة التنفيذية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي؛ وبعد التداول في أهم المستجدات الوطنية والقطاعية وتتبع المهام السابقة والوقوف على أهم أنشطة الجامعة وطنيا خلال الأسبوع الماضي ومناقشة التقرير العام المقدم من طرف الأخ نائب الكاتب العام للجامعة، وتسجيل مجموعة من الخلاصات والمهام؛ تعلن ما يلي:

- إدانة الكتابة التنفيذية للجامعة مجددا لكل التجاوزات التي مست بحريات وحقوق المواطنين في التنقل والشغل والخدمات العمومية وغيرها، إثر فرض السلطات للعمل بجواز التلقيح، وتأكيدها على لا قانونية ولا مشروعية هذا الإجراء، وعلى خلفياته المستهترة بكرامة المواطنات والمواطنين، المتمثلة في إجبارهم على التلقيح في زمن قياسي دون سبب معقول، سوى الاسراع باستهلاك مخزون اللقاحات.

- دعمها اللامشروط لمستخدمات ومستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في مسلسلهم النضالي دفاعا عن حقوقهم ومطالبهم المشروعة، ودعوتها لتقوية التعبئة ومواصلتها دون كلل أو ملل في كافة المحطات النضالية لهذه المعركة مع تثمينها عاليا للتنسيق والعمل النقابي الوحدوي الميداني، الذي تضطلع به النقابة الوطنية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي التابعة لجامعتنا.

- استنكارها للمعاناة المتواصلة للعمال الزراعيين والاستهداف المقصود لتنظيمهم النقابي في العديد من مناطق البلاد، مع تأكيد تضامنها القوي مع عاملات وعمال منطقة شتوكة أيت باها، خاصة بشركتي ماريسا وبالماكرو، لما يتعرضون له من تشريد عبر استغلال جائحة كوفيد وفي غياب تام لمسؤولي وزارة الشغل؛ ومع عاملات وعمال شركة عطور المغرب التابعة للأملاك الفلاحية بمنطقة المعازيز في نضالاتهم المتواصلة، ومع كافة العاملات والعمال الزراعيين بمختلف المناطق.

- تأكيد مواكبتها لبرامج مختلف النقابات الوطنية التابعة للجامعة وفروع الجامعة، النضالية منها والتكوينية والإشعاعية، ودعمها لمبادراتهم؛ ودعوتها عموم المناضلات والمناضلي إلى الرفع من وثيرة الأداء النضالي لتعزيز التنظيم وتطويره كميا ونوعيا، قصد مواجهة مسلسل الإجهاز على مكتسبات وحقوق الشغيلة ومواصلة النضال بقوة وحماس دفاعا عن مطالبها وتطلعاتها المشروعة.

- اعتزازها بالعمل الدؤوب لتنظيمات الجامعة الموازية، شبيبة القطاع الفلاحي وتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي، ودعوتها لمواصلة دعمه وتقويته؛ وإيلاء الاهتمام الواجب بالتحضيرات الجارية للمؤتمر ال؟ لشبيبة القطاع الفلاحي المزمع عقده في الأسبوع الأول من شهر دجنبر القادم، وبما يعزز من مكانة الشباب داخل الجامعة ويستجيب لحاجياتهم ولمطالبهم القطاعية والعامة.

في الذكرى الثلاثين لتأسيس الجمعية الوطنية والذكرى العاشرة لإستشهاد كمال الحساني

تنفيذا لخلاصات المجلس الوطني العادي ليوم 03 أكتوبر المنصرم والمنعقد بمقر الإتحاد المغربي للشغل بالرباط وتماشيا ومخرجات المجلس الوطني الترتيبي ليوم 26 أكتوبر المنصرم بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالحسيمة ووفاءا لدماء شهداء الشعب المغربي عامة وشهداء الجمعية الوطنية خاصة وإستمرارا كذلك في المطالبة بحقنا في التنظيم عبر مدخل الإعتراف القانوني بجمعيتنا المكافحة في الذكرى الثلاثين لتأسيسها والمطالبة بمعاقبة الجناة الحقيقيين في إغتيال الشهيد كمال الحساني في الذكرى العاشرة لإستشهاده؛ خلدت الجمعية الوطنية الذكرتين الغاليتين يوم 27 أكتوبر الماضي ببلدة بني بوعياش تحت شعار : " نضال مستمر ومتواصل من أجل الحق في الشغل والإعتراف القانوني بالجمعية الوطنية ومعاقبة الجناة الحقيقيين في إغتيال الشهيد كمال الحساني".

وفي إطار تدبير معركتنا الوطنية والإعداد الجيد لتنزيلها تم تخليد ذكرى التأسيس وذكرى الشهيد هذه السنة عبر فترتين كالتالي :

الفترة الصباحية:

1__زيارة القبر:

عرفت الفترة الصباحية زيارة المكتب التنفيذي ومجموعة من مناضلي الجمعية الوطنية ورفاق فرع بني بوعياش لقبر الشهيد كمال الحساني وأرشفة التواجد بمجموعة من الصور مع اللافتة الوطنية الخاصة بتخليد الذكرتين إضافة إلى كلمة المكتب التنفيذي التي أكدت على التشبث بكافة المطالب المادية والديمقراطية وفي مقدمتها مطلب القانونية ومعاقبة الجناة الحقيقيين في إغتيال الشهيد البطل كمال الحساني.

2__زيارة عائلة الشهيد :

بعد زيارة قبر الشهيد كمال الحساني اتجه كافة المناضلين الحاضرين إلى بيت عائلة الشهيد الذي كان مطوقا بشتى الأجهزة القمعية السرية والعلنية؛ وتأتي هذه الزيارة للتأكيد على العلاقة التي تربط الجمعية الوطنية بعائلات شهداء الإطار وفي مقدمتهم الشهيد كمال الحساني بحيث اختتمت الزيارة بكلمة للرفيق منعيم الحساني أخ الشهيد البطل كمال الحساني والتي حيا من خلالها كل فروع الجمعية الوطنية وكل الإطارات الحاضرة والمتضامنة.

الفترة المسائية:

كما كان مقررا وكما أعلنت الجمعية الوطنية عبر بلاغها الصادر يوم 26 أكتوبر المنصرم والقاضي بتنفيذ شكل نضالي إحتجاجي ببلدة بني بوعياش يوم 27 أكتوبر2021 تخليدا للذكرى الثلاثين لتأسيس الجمعية الوطنية والذكرى العاشرة لإستشهاد الرفيق كمال الحساني خلال الفترة المسائية دون تحديد التوقيت ومكان

التخليد بهدف تشتيت الأجهزة القمعية وكسر الحصار المفروض على الذكرتين الغاليتين؛ إلا أنه تم تطويق كل المنافذ المؤدية لساحة الشهيد كمال الحساني بإنزال قمعي كثيف وكذا التضييق على حرية تنقل المواطنين لمنعهم من المشاركة في تخليد الذكرتين.

وفي حدود الساعة الرابعة والنصف مساء إنطلق الشكل النضالي برفع الشعارات من عدة أماكن وبتدبير محكم من المكتب التنفيذي مما أربك الجهاز القمعي وشتته وساهم في طول مدة الشكل النضالي رغم حجم القمع والركل والرفس دون تلاوة قرار المنع وإعتماد المسطرة المتبعة في التدخلات وفض الأشكال الإحتجاجية مما أسفر عن إعتقال الرفيق عبدالكريم العزاوي مناضل فرع بركان وثلاثة مناضلين من الجماهير الشعبية إضافة إلى أزيد من 25 إصابة متفاوتة الخطورة نقل على إثرها أربعة معطلين للمستشفى الإقليمي بالحسيمة وهم :

__سليم الطالعي فرع امزورن : إصابة على مستوى اليد.

__عبدالبسيط بوجوندي فرع امزورن : إصابة على مستوى الرأس واليد.

__نجيم اولاد لمقدم فرع امزورن : إصابة على مستوى البطن.

__سليم افاسي فرع تماسينت: إصابة على مستوى الرجل.

وتجدر الإشارة إلى تأخر سيارة الإسعاف وإستمرار الأجهزة القمعية في مطاردة المعطلين والجماهير الشعبية في شوارع وأزقة بني بوعياش حتى بعد الإعلان عن رفع الشكل النضالي وخلق نوع من الرعب والترهيب لدى الساكنة بغية ثني الحاضرين عن دعم المعركة الوطنية وإنجاحها إضافة إلى حجز مجموعة من الهواتف الذكية لمنع توثيق حجم التدخل القمعي وما رافقه من رفس وتنكيل وألفاظ نابية وكذا إبعاد الجماهير الشعبية ومنعها من الإنخراط في تخليد الذكرى الثلاثين للتأسيس والذكرى العاشرة لإستشهاد الرفيق كمال الحساني.

والمكتب التنفيذي للجمعية الوطنية ومن موقع المسؤولية لم يغادر بلدة بني بوعياش إلا بعد إطلاق سراح كل المعتقلين ونقل المصابين للمستشفى وتلقيهم للعلاجات الضرورية ثم خروجهم وكذلك بعد إرجاع الهواتف وبطائق الهوية لأصحابها وبعد مغادرة كل مناضلي ومناضلات فروع الجمعية الوطنية والإطارات الحاضرة.

وفي الأخير ندين وبشدة التدخل الهمجي والوحشي الذي طال إطارنا الوطني وهو يخلد ذكراه الثلاثين من التواجد والإستمرارية وذكرى الشهيد كمال الحساني كما ندين الإعتقالات التي تطال مناضلي/ت فروع الجمعية الوطنية وكل الإطارات المناضلة؛ ونحيي كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح معركتنا الوطنية كما نحيي الرفاق في فرع بني بوعياش على إحتضانهم للذكرتين وعلى حسن الضيافة وتوفير المبيت والمأكل لكل الرفاق وكذا إعدادهم للافتة الوطنية؛ كما نحيي كل الفروع التي أبت إلى أن تساهم في إنجاح الذكرى عبر تجسيد حضورها؛ كما نحيي كل الإطارات الديمقراطية والتقدمية الحاضرة والداعمة لكل محطاتنا النضالية والتنظيمية.

عاشت نضالات الجمعية الوطنية.

عاشت نضالات الشعب المغربي.

المجد والخلود للشهداء.

الحرية للمعتقلين السياسيين.

عن المكتب التنفيذي

انتفاضة 1905 في روسيا

كتبها القائد لينين سنة 1917 قبيلة ثورة أكتوبر الاشتراكية

اليوم يوم الذكرى السنوية الثانية عشرة « للأحد الدامي » الذي يعتبره بملء الحق والصواب بداية الثورة الروسية.

آلاف العمال، - علماً بأنهم ليسوا اشتراكيين-ديموقراطيين، بل أناس مؤمنون، ومخلصون للقيصر، - يتوافدون بقيادة الكاهن غابون، من جميع أنحاء المدينة، نحو الساحة الواقعة أمام قصر الشتاء لكي يقدموا للقيصر عريضتهم. العمال يمضون حاملين الأيقونات، وكان زعيمهم آنذاك غابون قد أكد للقيصر خطيا أنه يضمن له سلامته الشخصية ويرجوه أن يطل على الشعب.

ولكن صدر الأمر باستدعاء قوات من الجيش، فرسان الأولن والقوزاق ينقضون على الجموع بالسلاح الأبيض، ويطلقون النار على العمال العزل من السلاح الذين كانوا يتوسلون من القوزاق، راكعين على الأقدام، بأن يسمحوا لهم بالوصول إلى القيصر. ويستفاد من تقارير البوليس أنه سقط آنذاك أكثر من ألف قتيل وأكثر من ألفي جريح. وكان غضب العمال لا يوصف.

هذه صورة عامة للغاية عن 22 كانون الثاني/يناير 1905 - عن « الأحد الدامي ».

ولكي تتصوروا أهمية هذا الحدث التاريخية بمزيد من الوضوح، أقرأ عليكم بضعة مقاطع من عريضة العمال. تبدأ العريضة بما يلي:

« نحن العمال المقيمون في بطرسبورغ جئنا إلى جلالتكم. نحن عبيد مساكين، مضامون، يسحقنا الاستبداد والتعسف. وعندما عيل صبرنا، توقفنا وطلبنا من أسيادنا أن يعطونا فقط ما تكون الحياة بدونه عذابا بعذاب. ولكن كل هذا قوبل بالرفض، وكل هذا بدا لأصحاب المصانع غير مشروع. نحن هنا آلاف وآلاف، ونحن مثل الشعب الروسي بأسره لا نملك أية حقوق بشرية. بفضل موظفيك، صرنا عبيدا ».

وتعدد العريضة المطالب: - العفو العام، الحريات الاجتماعية، الأجرة المحترمة، تحويل الأرض تدريجيا إلى الشعب، عقد الجمعية التأسيسية على أساس حق الاقتراع العام والمتساوي، - وتنتهي بما يلي:

« أيها العاهل ! لا ترفض مساعدة شعبك ! دمر الجدار بينك وبين شعبك ! مرّ واحلف بأن ينفذوا طلباتنا، فتجعل روسيا سعيدة؛ وإلاّ، فإننا مستعدون للموت هنا بالذات. أمامنا سبيلان فقط: الحرية والسعادة، أو القبر ».

حين يقرأ المرء الآن هذه العريضة لعمال غير متعلمين، أميين يقودهم كاهن بطريركي، يخالجه شعور غريب. ويقارن عفو الخاطر بين هذه العريضة الساذجة وبين القرارات السلمية المعاصرة للاشتراكيين-المسالمين أي لأناس يريدون أن يكونوا اشتراكيين ولكنهم ليسوا بالفعل غير ثرثارين برجوازيين. إن العمال غير الواعين في روسيا ما قبل الثورة لم يكونوا يعرفون أن القيصر هو رئيس الطبقة السائدة، أي بالضبط طبقة كبار ملاكي الأراضي الذين ارتبطوا بألوف الخيوط بالبرجوازية الكبيرة، والمستعدين للدفاع بجميع وسائل العنف عن احتكارهم وامتيازاتهم وأرباحهم. أمّا الاشتراكيون-المسالمون المعاصرون الذين يريدون - بدون أي مزاج ! - أن يبدو أناسا « متعلمين جدا »، فإنهم لا يعرفون أن توقع السلام « الديموقراطي » من الحكومات البرجوازية التي تخوض غمار حرب إمبريالية لصوصية، هو بادرة غبية مثلما هي غبية الفكرة الزاعمة أنه يمكن استمالة القيصر الدموي، بالعرائض السلمية، إلى الإصلاحات الديموقراطية.

ولكن الفرق الكبير بين الطرفين يتلخص، فضلا عن كل هذا، في أن الاشتراكيين-المسالمين المعاصرين هم، بمقدار كبير، منافقون يسعون بالايحاءات الوديعة الى صرف الشعب عن النضال الثوري، في حين أن العمال الروس غير المتعلمين في روسيا ما قبل الثورة قد اثبتوا بالأفعال أنهم أناس مستقيمون استيقظوا للمرة الأولى على الوعي السياسي.

وفي هذه اليقظة على وجه الضبط، يقظة الجماهير الشعبية الغفيرة على الوعي السياسي والنضال الثوري، تكمن الأهمية التاريخية للثاني والعشرين من كانون الثاني/يناير 1905.

« ليس في روسيا حتى الآن شعب ثوري ». هكذا كتب قبل « الأحد الدامي » بيومين السيد بيوتر ستروفه، وكان آنذاك زعيم الليبراليين الروس وكان يصدر صحيفة غير شرعية، حرة، مطبوعة في الخارج. إلى هذا الحد من الخراقة كانت تبدو لهذا الزعيم، زعيم الإصلاحيين البرجوازيين « العالي التثقيف»، المغمور واللامتناهي الغباوة، الفكرة القائلة أن في مستطاع بلد من الفلاحين الأميين أن يلد شعبا ثوريا ! إلى هذا الحد كان اصلاحيو ذلك العهد على اقتناع عميق - كما هم عليه اصلاحيو اليوم - باستحالة قيام ثورة حقيقية !

قبل 22 كانون الثاني/يناير (9 كانون الثاني/يناير حسب التقويم القديم) 1905، كان الحزب الثوري في روسيا يضم حفنة صغيرة من الناس؛ وكان اصلاحيو ذلك العهد (مثل اصلاحيي اليوم) يسموننا على سبيل التهكم والسخرية « شيعة ». بضع مئات من المنظمين الثوريين، بضعة آلاف من أعضاء المنظمات المحلية، نصف دزينة من المنشورات الثورية التي تصدر مرة واحدة في الشهر على الأكثر، وتطبع بمعظمها في الخارج وترسل سرا إلى الأحزاب الثورية في روسيا عبر مصاعب لا تصدق وتضحيات جسيمة، وذلك ما كانته الأحزاب الثورية في روسيا، وبالدرجة الأولى، الاشتراكية-الديموقراطية الثورية، قبل الثاني والعشرين من كانون الثاني/يناير 1905، وكان ذلك يمكن، في الظاهر، الإصلاحيين المحدودين والأعياء من الزعم أنه ليس في روسيا شعب ثوري.

ولكن الأمور تغيرت كليا خلال بضعة أشهر. وإذا بمئات الاشتراكيين-الديموقراطيين الثوريين يصبحون « فجأة » آلافاً، والآلاف يصبحون زعماء مليونين أو ثلاثة ملايين من البروليتاريين. واستثار النضال البروليتاري غليانا كبيرا، حتى أنه استثار جزئيا بين 50 مليون من الفلاحين و100 مليون؛ وترددت أصداء الحركة الفلاحية في الجيش وأدت إلى نشوب تمردات عسكرية، إلى اصطدامات مسلحة بين أقسام الجيش. وهكذا دخل بلد شاسع يعد 130 مليون نسمة الثورة؛ وهكذا غدت روسيا الغافية روسيا البروليتاريا الثورية والشعب الثوري.

ومن الضروري دراسة هذا التحول، وفهم ما جعله ممكنا، وتحليل أساليبه وسبله، إذا جاز القول.

إن الإضراب الجماهيري كان أهم وسيلة لهذا التحول. إن أصالة الثورة الروسية تتلخص بالتحديد في أنها كانت ثورة برجوازية-ديموقراطية من حيث مضمونها الاجتماعي، ولكنها كانت بروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية. لقد كانت ثورة برجوازية-ديموقراطية لأن الهدف الذي كانت تطمح إليه مباشرة والذي كان في مقدورها بلوغه مباشرة بقواها الخاصة، كان الجمهورية الديموقراطية، ويوم العمل من 8 ساعات، ومصادرة الأملاك العقارية الكبيرة الشاسعة التي تخص النبلاء، وجميعها تدابير حققتها كليا تقريبا في فرنسا الثورة البرجوازية في 1792 و1793.

إن أصالة الثورة الروسية تتلخص بالتحديد في أنها كانت ثورة برجوازية-ديموقراطية من حيث مضمونها الاجتماعي، ولكنها كانت بروليتارية من حيث وسائلها الكفاحية...

إن الثورة الروسية هي في التاريخ العالمي أول ثورة كبيرة – ولكن من المؤكد أنها لن تكون الأخيرة – اضطلع فيها الإضراب السياسي الجماهيري بدور في منتهى الأهمية.

وفي الوقت نفسه كانت الثورة الروسية ثورة بروليتارية، لا لأن البروليتاريا كانت فيها القوة القائدة، طليعة الحركة فحسب، بل أيضا لأن وسيلة الكفاح المميزة الخاصة بالبروليتاريا، أي الإضراب، كانت الوسيلة الرئيسية لتحريك الجماهير وإبرز واقع يصف تصاعد الأحداث الحاسمة موجة اثر موجة.

إن الثورة الروسية هي في التاريخ العالمي أول ثورة كبيرة - ولكن من المؤكد أنها لن تكون الأخيرة - اضطلع فيها الإضراب السياسي الجماهيري بدور في منتهى الأهمية. بل يمكن التأكيد أنه لا يمكن فهم أحداث الثورة الروسية وتعاقب أشكالها السياسية دون دراسة أسس هذه الأحداث وهذا التعاقب استنادا إلى إحصاء الإضرابات.●

الوضع العام المأزوم وسؤال التغيير الجدري

عبد السلام العسال

كشفت جائحة كورونا وانتخابات 8 شتنبر2021، كعاملين بارزين ضمن عوامل أخرى، عن الطبيعة اللاوطنية للنظام المخزني بوصفه التعبير السياسي المكثف للتحالف الطبقي السائد في بلادنا، المكون أساسا من البورجوازية الاحتكارية التي تملك وتحتكر أكبر الشركات والمعامل وكل المؤسسات الاقتصادية والتجارية الكبرى، ومن الملاكين العقاريين الكبار الذي يستحوذون على الأراضي الخصبة الشاسعة ومياه السدود ويستفيدون من دعم الدولة بسخاء، بما في ذلك من إعفائهم من الضرائب، لتطوير إنتاجهم الفلاحي وتسويقه داخليا وخارجيا بأثمنة جد مرتفعة، ومن البورجوازية الوكيلة التي تسمسر في بلادنا لتمنح مؤسساتها وقطاعاتها المنتجة للشركات الرأسمالية متعددة الاستيطان في إطار صفقات مشبوهة،كما كشفتا (الجائحة والانتخابات) بشكل فاضح، عن اختياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللاشعبية واللاديمقراطية المعادية لحقوق ومكتسبات شعبنا، القائمة على سياسة القمع المنهج كأسلوب وحيد يواجه به النظام المخزني مطالب شعبنا ونضالاته المتصاعدة لبسط السيطرة الطبقية للتكتل الطبقي السائدوتمكينه من المزيد من الاستيلاء على الثروات وتحكمه في الاقتصاد الوطني كقاعدة مادية لتأمين سيطرته الطبقية، ولتصريف أزمته الاقتصادية والاجتماعية التي تعكسها المعطيات التالية:

بلغ الدين الخارجي العمومي ما يناهز 373.26 مليار درهم،وهو ما يمثل 35% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (تقرير وزارة الاقتصاد والمالية)، وتفاقمت المديونية الخارجية في السنوات العشرالأخيرة بشكل تصاعدي خطير، ففي سنة 2011 كان حجم الدين الخارجي 253 مليار درهم(حسب موقع مصر العربية)، ليرتفع سنة 2016 إلى 312مليار درهم، ثم ارتفع سنة 2017 إلى 332 مليار درهم بزيادة فاقت 15 مليار درهم دفعة واحدة، ثم ارتفع سنة 2019 إلى 340 مليار درهم، وفي سنة 2020 سجل ارتفاعا صاروخيا بزيادة فاقت 34 مليارا درهم (الموقع الإلكتروني لجريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 25 أكتوبر 2021)، وهكذا ففي ظرف عشر سنوات(2020-2011)، ارتفع الدين الخارجي ب 121 مليار درهم، وهي أعلى وتيرة عرفتها المديونية الخارجية على الإطلاق.

وفي المقابل،بلغ الدين الداخلي العام 619.2 مليار درهم، عند متم مارس الماضي، (المندوبية السامية للتخطيط م.س.ت).

وهكذا ارتفع الدين العام للمغرب إلى حوالي 95.6 من الناتج الداخلي الخام (وفق تقديرم.س.ت)

وفي ظل هذه المديونية وصلت نسبة العجز التجاري إلى 17.9%وهو ما يعادل 117.4 مليار درهم وذلك فقط بالنسبة لسبعة أشهر الأولى من سنة 2021 (تقرير مكتب الصرف المغربي الصادر بتاريخ02 شتنبر 2021).

وتجد أزمة النظام الاقتصادية والاجتماعية تعبيرها المكثف في أزمته السياسية الخانقة على المستويين الخارجي والداخلي؛

فعلى المستوى الخارجي

أصبح النظام، شيئا فشيئا، يتقوقع على ذاته بسبب التوتر الديبلوماسي القائم بينه وبين مجموعة من الدول المجاورة التي كانت، إلى عهد قريب، من بين أكثر الدول المتعاملة معه، خاصة على مستوى العلاقات التجارية والتقارب السياسي، من بينها دول الاتحاد الأوربي التي، لم تعد تحتمل تراجع المغرب عن لعب دور الدركي في قضية الهجرة غير المنظمة، وخصوصا بالنسبة لفرنسا وألمانيا وإسبانيا، حيث بلغت حدة التوترمعها حدتعليق النظام لجميع آليات التواصل مع سفارة ألمانيا وهيئات التعاون والمؤسسات التابعة لها، وتخفيض فرنسا لعدد تأشيرات المغاربة واعتزامها تقديم دعم مالي للبوليساريو، وإغلاق الحدود بين المغرب وإسبانيا التي دعمها البرلمان الأوربي باتخاذه قرار رفض "استخدام المغرب لضوابط الحدود وللهجرة، وخاصة القصر غير المصحوبين بذويهم، أداة للضغط السياسي على دولة عضو في الاتحاد"(مقتطف من قرار البرلمان الأوربي).

وفي سياق هذه الأزمة، وبناء على دعوى رفعتها البوليساريو ضد المغرب، ألغت محكمة العدل الأوربية اتفاقيتين تجاريتين للاتحاد مع المغرب تشملان منتجات زراعية وسمكية من الصحراء حيث بررت المحكمة قرارها بكون الاتفاقيتين لا تحظيان بقبول سكان الصحراء الغربية المتنازع حولها.

كما أن رهان النظام على أمريكا في عهد "ترامب" لفتح سفارة لها في الداخلة، قد تبخر مع "بايدن" الذي ألزمه مجلس الشيوخ بقانون خاص ينص على "أنه لا يمكن استخدام أي من الأموال الموضوعة تحت تصرف كتابة الدولة - بموجب هذا القانون أو القوانين السابقة -لبناء أو تسيير قنصلية الولايات المتحدة في الصحراء الغربية"، وفي المقابل استمرت إدارة بايدن في تأكيد مواقف أمريكا السابقة من قضية الصحراء باعتبارها قضية نزاع من اختصاص الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتمر العلاقات الديبلوماسية بين المغرب وروسيا من أزمة صامتة بسبب ما يعتبره النظام اتجاه روسيا نحو تفجير العلاقات الديبلوماسية في شمال أفريقيا خاصة

لا يمكن، أن نظل مكتوفي الأيادي نتفرج على الانهيار المتواصل لبلدنا وعلى الظروف المأساوية التي يعيشها شعبنا، بل أصبح من الضروري بالنسبة لكافة القوى المناضلة رص صفوفها وتوحيد جهودها لتطوير كل سبل النضال الوحدوي عبر بناء الجبهات الميدانية الوحدوية والمساهمة في بناء وتقوية أدوات النضال الذاتي للجماهير وتشكيل مجالس ولجان الأحياء الشعبية، والانخراط في كل الأشكال النضالية التي تخوضها الجماهير الشعبية...

عبر تسليح الجزائر بأسلحة جد متطورة ومدها بخبراء للإشراف على استعمالها، ومن مظاهر هذه الأزمة طلب موسكو المفاجئ بتأجيل مؤتمر التعاون الروسي - العربي إلى أجل غير مسمى، والذي كان مقررا احتضانه بالرباط يوم 28 أكتوبر 2021، وإجلاء مواطنيها من المغرب، وتوجه السفير الروسي إلى موسكو في ظروف غير واضحة، واستمرار موسكو في دعم موقفي البوليساريو والجزائر من النزاع في الصحراء (القدس العربي 17 أكتوبر 2021).

ورغم التطبيع المذل والخياني للنظام مع الكيان الصهيوني، فإن هذا الأخير ما زال متمسكا بخيار "تدعيم المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع حول الصحراء وتدعيم جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للنزاع" (آخر تصريح لسفير الكيان الصهيوني بالمغرب).

وعلى المستوى الداخلي:

- لم يجد النظام المخزني أي مخرج للتنفيس عن أزمته الاقتصادية والاجتماعية وعزلته الدولية غير اللجوء إلى إغلاق الحقل السياسي الداخلي وسد أي منفذ للتداول عن السلطة أو تقاسمها، وتشديد قبضة التضييق على كل الأصوات المعارضة والمنتقدة لسياساته المعادية لحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة،وقمع جميع الأشكال الاحتجاجية السلمية والعادلة، وإفراغ المؤسسات من أي محتوى ديمقراطي ولو في صيغته الليبرالية، وتعميق تغول الدولة البوليسية القمعية،والاستمرار في إغراق بلادنا في الديون الخارجية والداخلية، والاستمرار في استغلال واضطهاد الطبقة العاملة والتواطؤ مع الباطرونا لإذلال العاملات والعمال وتسريحهن/م بشكل فردي وجماعي، ومحاربة العمل النقابي، وتكثيف سياسة المزيد من إغناء الأغنياء وتفقير الفقراء عبر السماح بالتهرب الضريبي ونهب الثروة واختلاس وتهريب المال العام من جهة، ومواصلة الرفع من الضرائب على الفقراء ومن أسعار جميع المواد الأساسية من جهة أخرى...

سؤال التغيير الجدري

بالنظر لكل ما تقدم، وفي ظل أزمة النظام الخانقة، التي بسببها يعيش شعبنا أوضاعا مزرية على كافة المستويات، فإن سؤال التغيير الجدري أصبح يطرح نفسه بإلحاح، أكثر من أي وقت مضى، إذ لا يمكن، أن نظل مكتوفي الأيادي نتفرج على الانهيار المتواصل لبلدنا وعلى الظروف المأساوية التي يعيشها شعبنا، بل أصبح من الضروري بالنسبة لكافة القوى المناضلة رص صفوفها وتوحيد جهودها لتطوير كل سبل النضال الوحدوي عبر بناء الجبهات الميدانية الوحدوية والمساهمة في بناء وتقوية أدوات النضال الذاتي للجماهير وتشكيل مجالس ولجان الأحياء الشعبية، والانخراط في كل الأشكال النضالية التي تخوضها الجماهير الشعبية في إطارات وطنية ووحدوية من أجل المساهمة في تغيير ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا بالنضال الوحدوي في الشارع وليس من داخل المؤسسات الشكلية المزيفة.

أما المهمة المركزية،الآن وهنا، فهي ضرورة انخراط ومساهمة كافة اليساريين/ات وخاصة الماركسيين/ات منهم/ن في تسريع وتيرة سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، كمهمة آنية لقيادة النضال الثوري بقيادة الطبقة العاملة صانعة التاريخ، من أجل تحقيق تغيير جدري حقيقيوبناء أسس الدولة الديمقراطية الوطنية الشعبية في أفق بناء النظام الاشتراكي المأمول، باعتباره الخيار المطلوب مجتمعيا لإحداث القطيعة مع النظام المخزني الاستبدادي ومع النظام الرأسمالي المتوحش ككل. ●

الرياضة المغربية...
الهيمنة والاستغلال السياسوي للمخزن

يعتبر قطاع الرياضة احد القضايا التي يجب إدراجها في اهتمامات القوى المناضلة من اجل التغيير الديمقراطي الحقيقي لاعتبارت شتى. إنها مجال تربوي وصحي بل وسياسي. وهذا الطابع الأخير يبرز في المغرب من خلال عمل المخزن، منذ مابعد الاستعمار المباشر، على التحكم في كل مفاصل الرياضة المغربية، ليجعل منها إحدى آليات تكريس الاستبداد، ومجالات إفساد المجتمع وإفساد الدولة، وعكس استبداده على الرياضة من خلال تسمية الجامعات وفرض مكاتب مسيرة لها بعيدا عن اي شكل من اشكال التسيير الديمقراطي بل فرض في عدة سنوات اطرا عسكرية لتسيير ها ووزع ريوعات ضخمة على المسيرين والرياضيين داخليا وخارجيا لاستدامة تحكمه في الرياضة، ورغبة في استغلال بعض انجازاتها لتتحول لإنجازات مخزنية. ورغم ذلك لم تستطع الالات المخزنية تدجين الجماهير المرتبطة باندیتها الوطنية لتخرج جماهير الالتراس لتجعل الملاعب فضاءات لتعبيرات سياسية مناهضة للسياسات المخزنية ليس فقط في الرياضة بل في كل جوانب حياة المجتمع المغربي، بل صدحت حناجر هذه الجماهير عالية ان المغاربة فلسطينيون في رفض لأي تطبيع مع العدو الصهيوني.

هذا الموقع للرياضة في حياة الجماهير الشعبية يفرض على القوى المناضلة وقواعدها التجذر وسط هذه الجماهير من اجل خلق وعي بالاستغلال السياسوي المخزني الانتهازي لهذا القطاع، و ابداع بدائل أشكال من النوادي الرياضية الشعبية تمزج بين الممارسة الرياضية والتوعية الثقافية والسياسية.

في هذا السياق يندرج تخصيص عددنا هذا لقطاع الرياضة، وقد ارتأينا في لجنة التحرير ان يكون مجمل الملف من إعداد ثلة من شبابنا المكافح، وما خاب ظننا في هذا الشباب الذي أبان على مسايرة ثاقبة نقدية لوضعية الرياضة في بلدنا، حيث تناول في الملف محور الهيمنة المخزنية وضعف الانجازات نتيجة ذلك وقارب ظاهرة الالتراس كرد فعل شعبي شبابي ضد السياسة الرياضية المخزنية .وإذا نشكر شبابنا على هذا الإنجاز فإننا نأمل توسيع الاهتمام بالقضايا المرتبطة مباشرة بحياة شعبنا من قبل كل القوى المناضلة، وتستمر دون كلل في فتح ملفاتها كواجهة من واجهات الصراع مع العدو الطبقي.

هيمنة المخزن على القطاع الرياضي: كرة القدم كنموذج

أمين لقبابي

تعتبر الرياضة في المغرب المجال الأكثر اجتذابا للانتباه لكل فئات الشعب سواء بالممارسة أو المتابعة، فتحولت بمرور السنين إلى أحد أكثر القطاعات حساسية ببلادنا لاعتبارات عدة، أهمها أنه مجال يحتضن ثلثي سكان المغرب المتمثل في الشباب.

لم يسلم القطاع الرياضي من سلطة المؤسسة المخزنية كغيره من القطاعات الأخرى، سواء بالإشراف المباشر أو عن طريق فرض سياسات معينة وطرقا للتسيير بعينها، ممارسات وإن كانت في مجملها مخالفة لمبادئ الشرعية الدولية الساعية إلى تحييد عمل الحكومات تجاه الرياضة،إلا أنها تزيد حدة بمرور السنين.

بدأ تفاقم الوضع منذ عقود مضت، ولعل أشهر مظاهر هاته السيطرة كانت تولي محمد المديوري، الرجل الثاني في نظام الحسن الثاني مقاليد جامعة ألعاب القوى لمدة طويلة، إضافة لرئاسته لفريق الكوكب المراكشي لكرة القدم. فالبرغم من المسؤوليات الجسيمة التي كان يتحملها كمدير للأمن الملكي والجهد والوقت اللذان تتطلبهما مهمة كهاته، إلا أن الهرم الحاكم أصر على توليه للمهام القيادية في جامعة أم الرياضات، اعتبارا لسلطاته الكبيرة والحضوة التي كان يتميز بها، فضمنت السلطة بذلك سيطرتها على أحد أهم أضلع الرياضة المغربية.

نموذج آخر وجب التذكير به، هو استسياد البصري على رياضة الأغنياء، وبسط سيطرته عليها وعلى ماليتها الضخمة لمرحلة ليست يسيرة، وحتى بعد أن تمت تنحيته.

نصل الآن إلى المجال الذي يهمنا هنا، والمتمثل في كرة القدم، اللعبة الأكثر شعبية بالعالم، هذا القطاع الذي عانى من الارتجالية في التسيير منذ تأسيس اتحاده سنة 1956، وكان ضحية لنزواتٍ أملتها أزمات متعاقبة.

يحتفظ التاريخ المغربي بحالات شاذة كثيرة لسطوة المخزن على كرة القدم، وفي مصادفة غريبة ارتبطت الكرة ببلادنا بأسماء لها ماض أسود مع انتهاكات حقوق الإنسان وسنوات الجمر والرصاص، وكانت الغالبية العظمى منهم ينتمون لمؤسسات العسكر والشرطة.

فكما ذكرنا سابقا، نزح فريق الكوكب المراكشي لسنوات تحت رحمة المديوري، كما تسلطن الكوميسير عرشان (منظمات عديدة تطالب بمحاكمته على الجرائم التي اقترفها في حق الشعب المغربي) على الفريق الزموري في السابق، وعانى فريق اتحاد سيدي قاسم نفس الشيء مع الجنرال الراحل أحمد الدليمي...هذه مجرد أمثلة لحالات كثيرة من هذا القبيل مرت بها الساحرة المستديرة في بلادنا.

بن سليمان و"عسكرة الكرة"

لا يفصل بين القيادة العامة للدرك الملكي وجامعة كرة القدم إلا شارع، وفي الجهة المقابلة تتمركز بناية"le complexe" أحد أشهر المعتقلات السرية في تاريخ المغرب الحديث.

هذا التوزيع الجغرافي المثير للدهشة لم يكن وليد الصدفة، فقد شكلت هاته البقعة بثالوثها المليء بالمتناقضات خلاصة لقصة واحد من أشهر وأقدم رجال الشرطة في المغرب، يتعلق الأمر بالجنرال حسني بن سليمان.

تولى بن سليمان زمام جامعة الكرة بعيد إخفاق مونديال 94، حيث تم تعيينه على رأس لجنة مؤقتة لتسيير كرة القدم، في خرق واضح لمبادئ الديمقراطية ولوائح الشرعية الدولية، وسرعان ما تحولت إلى جامعة بقدرة قادر.

منذ توليه تسيير الحقل الكروي، لم يعط بن سليمان أي تبرير للقرارات التي اتخذها، ولم يجر أي لقاء صحفي لتنوير الرأي العام حول الاستراتيجية التي تتبعها جامعة الكرة، على اعتبار أن سيادته جنرال، والجنرالات لا تحاسب من أحد، خصوصا إذا تعلق الأمر بالجنرال الأكثر سلطة والأكثر شراسة بالمغرب.

اعتمد بن سليمان على سياسة شد الحبل سواء مع الفرق، الإعلام أو الجماهير، وكثيرا ما اتخذ قرارات أحادية الجانب تحمل دلالات واضحة تدل على أن المخزن لن يفرط أبدا في تسيير أكثر القطاعات الرياضية حساسية، وبمرور السنين واستمرار تناسل القرارات الاعتباطية ترسخت لدى الشارع الرياضي قناعة مفادها أن تعيين هذا الشخص في مثل هذا المنصب هو وسيلة لبسط السيطرة على قطاع الشباب من خلال تقنين عسكري للرياضة الأكثر متابعة في بلادنا.

الحرب الخفية التي يشنها الجنرال على الشباب اتخذت أشكال عديدة في السنين الأخيرة، وذلك بعد أن لمس وعيا كبيرا في صفوف هاته الفئة، التي سارعت إلى فضح ممارسات الجامعة والتنديد بتجاوزاتها علنا سواء في وسائل الإعلام أو من خلال رسائل مشفرة في الملاعب، وهو تحول أعتبره جوهريا في مسار النضال الشعبي ضد جامعة الكرعة، وهو ما لم يستسغه بن سليمان فجاء الرد سريعا من خلال مجموعة من الاعتقالات في صفوف الجماهير،و تواطؤ مع القطب الإعلامي العمومي لتشويه صورة المتتبع المغربي بعد المكسب الكبير الذي حققه في الأوساط الدولية بعد ملحمة ديربي البيضاء.

بالرغم من أن تسيير جامعة الكرة يمكن اعتباره منصبا سياسيا بالأساس، إلا أنه يتطلب حدا أدنى من المكتسبات والكفاءات التي لن تتوفر إلا بدراية كافية بمشاكل الميدان، وتكوينا أكاديميا خاصا في التسيير والتدبير الرياضي، والتكوين بالشكل الذي نعرفه لا يوفر مثل هاته الكفاءات، وهذا ما يفسر فشل جامعتنا الموقرة في وضع استراتيجيات واضحة للنهوض بالحقل الكروي، والاكتفاء دائما بحلول ترقيعية.

خلاصة القول أن سيطرة المؤسسة المخزنية على شؤون التدبير في مختلف القطاعات ببلادنا كانت سببا رئيسيا في عرقلة قاطرة التنمية، لأنها بدل أن تفكر في حلول جذرية لمشاكل البلاد، ركزت أعمالها في إخراس صوت الشعب وترسيخ ثقافة الخوف والرهبة لدى المواطن.●

الرياضة تحت التدبير المخزني..
النخبوية تخدم الدعاية السياسية للنظام

جمال أجبرا

يطول الحديث عن التدبير المخزني للشأن الرياضي ليشمل جوانب عديدة تستدعي مقالات وبحوثا عديدة للإحاطة بها على نحو ضاف، ويبقى أهمها استعمال المجال النبيل لخدمة الدعاية السياسية للسلطة المخزنية في الأوساط الشعبية، التي وجدت في صنوف رياضية شعبية بعينيها مهربا إلى قليل من الترفيه عله ينسيها نزرا من روتين القهر الاجتماعي، خاصة مع إحكام إغلاق الشأنين الثقافي والسياسي بأصفاد متينة من صناعة "أم الوزارات الصورية"؛ لكن إلى أين المفر من المارد المخزني الذي لم يدع مجالا دون طائلة من تجذير تدابيره الفاسدة ونخبه اللاهثة وراء أعطيات الريع.

أدرك إذن دهاقنة النظام المخزني أن الفئة الشابة التي تهمهم/تخيفهم أكثر، وتمثل ثلثي الساكنة، تنجذب أكثر إلى الرياضة ممارسة أو متابعة، مع غيرها من الفئات الشعبية، بعد نفورها من العمل السياسي الذي نجحوا في ضرب طوق من القمع والتمييع عليه، فكان ضبط القطاع وضخ الدعايات السياسية عبره، لما يوفره من أرضية جماهيرية واسعة، سياسة تجندوا لها بحماسة تزايدت أكثر فأكثر مع توالي السنوات.

هذا الارتماء المخزني على المجال الرياضي كان منطلقه غير رياضي إذن، إذ كانت سياسة التحكم وبث دعاية الإجماع على الثوابت التي ترسي دعائم النظام من دوافعه الأساسية، وهو ما يفسر على سبيل المثال لا الحصر تولي محمد المديوري، رئيس الأمن الشخصي للحسن الثاني، تسيير جامعة ألعاب القوى لمدة طويلة، إلى جانب رئاسته فريق الكوكب المراكشي لكرة القدم.

كما أن هذا التدخل في المجال، عن طريق التسيير المباشر أو عن طريق فرض تدابير بعينها، لم تحصد من ورائه الرياضة إلا العشوائية في تسيير الكثير من الرياضات، مع تهميش كثير منها، وبث الانتقائية والنخبوية عبر ضخ الدعم للطاقات التي تثبت موهبتها بجهودها الذاتية، من أجل حصد بعض النتائج المميزة هنا وهناك، ليتم الترويج لها بقوة كدلائل على تطور الممارسة الرياضية المزعوم في البلاد. فيما يبقى التطور المروج له كثيرا في البنى التحتية الرياضية، مع تشييد ملاعب للقرب وقاعات مغطاة ومركبات رياضية، مندرجا ضمن السياسة النخبوية ذاتها، إذ لم يغط إلا مجالات محصورة، مع صعوبة كبيرة في الولوجية من الطبقات الشعبية بفعل فرض تسعيرات مرتفعة، رغم أقاويل الوزارة الوصية عن المجانية.

وليس هذا التقييم تجنيا أو ضربا آخر من ضروب العدمية- الوصف الذي يستحبه المهللون بالأوارش المخزنية لكل منتقد - بل إنه نفسه ما خلص إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو مؤسسة رسمية، في تقييمه لدى أجرأة "الإستراتيجية الوطنية للرياضية في أفق 2020"، بطلب من مجلس المستشارين، إذ أورد أن هذه الإستراتيجية لم تمكّن من بلوغ الأهداف المسطرة؛ كما أكد أن "الرياضة لا تحتل حتى الآن المكانة الجديرة بها في إطار السياسة التنموية للبلاد"، وفق تقرير له.

كما أورد المجلس الرسمي ذاته أن الإستراتيجية المذكورة، التي تأتي بعد عقود من تدبير المخزن الفاشل لهذا القطاع الحيوي، "لم يتم تنزيلها في شكل سياسة عمومية حقيقية، ولم يتم إرساء آليات تضمن الإشراف عليها بكيفية فعالة، من جهة، ومن جهة ثانية واجه الإطار القانوني والتنظيمي صعوبات جمّة على مستوى التطبيق، لاسيما القانون رقم 09.30 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة؛ وعلاوة على ذلك فإن الموارد البشرية والمالية التي تمت تعبئتها كانت غير كافية بالمقارنة مع حجم التحديات التي يتعين رفعها".

تجد الإشارة إلى أن الباحث في "السياسة الرياضية بالمغرب منصف اليازغي، في كتابه "مخزنة الرياضة"، أورد نماذج من تدخلات المخزن في المجال الرياضي، ومنها "تسيد إدريس البصري على رياضة الأغنياء، وبسط سيطرته عليها وعلى ماليتها الضخمة لمرحلة ليست يسيرة، وحتى بعد أن تمت تنحيته تولى زمام المسؤولية في جامعة الكولف شخص آخر من البلاط، يتعلق الأمر بالأخ الأكبر للملك"، مشيرا إلى أن "التاريخ المغربي يحتفظ بحالات شاذة كثيرة لسطوة المخزن على كرة القدم"، وإلى ما وصفها بـ"المصادفة الغريبة التي ربطت الكرة بأسماء لها ماض أسود مع انتهاكات حقوق الإنسان وسنوات الجمر والرصاص، وكانت الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى مؤسسات العسكر والشرطة".

ومن الأسماء التي جاء على ذكرها الباحث ذاته في هذا السياق الكوميسير عرشان (منظمات عديدة تطالب بمحاكمته على الجرائم التي اقترفها في حق الشعب المغربي)، الذي "تسلط على الفريق الزموري في السابق"، والجنرال أحمد الدليمي، الذي "عانى فريق اتحاد سيدي قاسم الأمر نفسه معه"...مردفا بأن "القيادة العامة للدرك الملكي وجامعة كرة القدم لا يفصلهما إلا شارع، وفي الجهة المقابلة تتمركز بناية "le complexe"، أحد أشهر المعتقلات السرية في تاريخ المغرب الحديث".

ولم يغفل الكاتب المتخصص ذاته الإشارة إلى تحكم الجنرال حسني بن سليمان في زمام جامعة الكرة بعيد إخفاق مونديال 94، مشيرا إلى "تعيينه على رأس لجنة مؤقتة لتسيير كرة القدم، في خرق واضح لمبادئ الديمقراطية ولوائح الشرعية الدولية، وسرعان ما تحولت اللجنة المؤقتة إلى مكتب جامعي بقدرة قادر، رغم أنف المعارضين الذين سلموا بالأمر خوفا من بطش 'الشاف'"، وفق تعبيره.

وخلص الباحث ذاته إلى أن "سيطرة المؤسسة المخزنية على شؤون التدبير في مختلف القطاعات ببلادنا كانت سببا رئيسيا في عرقلة قاطرة التنمية، لأنها بدل أن تفكر في حلول جذرية لمشاكل البلاد ركزت أعمالها في إخراس صوت الشعب وترسيخ ثقافة الخوف والرهبة لدى المواطن".

أدرك إذن دهاقنة النظام المخزني أن الفئة الشابة التي تهمهم/تخيفهم أكثر، وتمثل ثلثي الساكنة، تنجذب أكثر إلى الرياضة ممارسة أو متابعة، مع غيرها من الفئات الشعبية، بعد نفورها من العمل السياسي الذي نجحوا في ضرب طوق من القمع والتمييع عليه، فكان ضبط القطاع وضخ الدعايات السياسية عبره، لما يوفره من أرضية جماهيرية واسعة، سياسة تجندوا لها بحماسة تزايدت أكثر فأكثر مع توالي السنوات.

الالتراس المغربية بين التشجيع الرياضي والتعبير السياسي

أيمن الاهواني

باتت تجتاح ملاعب كرة القدم المغربية اليوم ظاهرة جديدة، إنها ظاهرة الإلتراس الذين يرفعون شعارات سياسية، منتقدةً سياسات الدولة. وأصبحت تثير انتباه الإعلام والسياسيين والمتتبعين للشأن السياسي بصفة عامة في المغرب، والمهتمين بتطور الحركات الاجتماعية، خصوصا منها المسيسة، فمنذ الحراك الشعبي الذي عاشه المغرب، بتأثير من رياح "الربيع العربي" عام 2011، أصبحت الحركات الاجتماعية في المغرب تأخذ طابع التسييس، وترفع مطالب وشعارات سياسية منتقدة ومعارضة للسلطة. وبخصوص ظاهرة "الإلتراس"، فهي ليست جديدة في المغرب الذي يعرف بقوة هذه المجموعات من المشجعين الكرويين، والتي بدأ تبلورها على مدرجات ملاعبه منذ عام 2005، حتى باتت إلتراس فرق مغربية كبيرة مثل "الوداد" و"الرجاء" في الدار البيضاء تصنف من ضمن الإلتراس العشر الأوائل في العالم من حيث التنظيم والعدد. وفي السنوات الأخيرة، اجتاحت ظاهرة الإلتراس باقي الفرق المغربية في المدن الأخرى، حتى بات لكل الفرق المغربية الكبيرة "التراسها". ويقدّر المهتمون بالشأن الرياضي المغربي عدد جماهير الإلتراس بأكثر من مليون مشجّع.

في البداية، كانت جماهير الإلتراس ترفع شعارات رياضيةً، هدفها تشجيع فريقها الرياضي، والحط من معنويات خصومها داخل المدرجات، وغالبا ما كان ينتهي التنابذ بالشعارات إلى أعمال عنف وشغب تجتاح المدرجات، وتخرج إلى الشوارع. وكانت السلطة ترى في الظاهرة عاملا إيجابيا بالنسبة لها، لأنها تُبعد الشباب، وخصوصا في صفوف الجماهير الرياضية، عن السياسة، وتبقيها بعيدة عن الحركات الاجتماعية ذات النفحة السياسية. ومن هنا، كان هناك اهتمام كبير بتشجيع الإلتراس في الإعلام الرسمي التابع للدولة. وفي حالات كثيرة، سعت السلطة إلى استعمال الإلتراس لتمرير بعض خطاباتها السياسية، وعملت أحزابٌ سياسيةٌ مقرّبة من السلطة على استقطاب جماهير الإلتراس للتصويت لصالحها في الانتخابات. لكن العلاقة بين الإلتراس والسلطة ظلت دائما متوترة، يشوبُها حذرٌ كثير، فشعار الإلتراس أنهم "ضد السلطة وضد الإعلام"، وبدأ هذا الشعار يتبلور أكثر مع القمع الذي واجهت به السلطة أعمال الشغب في الملاعب والإجراءات القاسية التي اتخذتها ضد بعض الإلتراس، عندما حضرت جماهيرها من دخول الملاعب، أو عندما قرّرت حل بعض الإلتراس. وتبع الإعلام الرسمي قرارات السلطة بمهاجمة الإلتراس وشيطنتها، وهو ما حوّل السلطة وإعلامها إلى أعداء للإلتراس، لكن هذا "العداء" ظل داخل الملاعب، وكان ذا طابع كروي محض، ولم يتخذ أبعادا سياسية، حتى الفترة الأخيرة، عندما بدأت بعض الإلتراس ترفع شعاراتٍ سياسيةً قوية، تنتقد السلطة، وتعبر عن حالة الاحتقان السياسي التي يشهدها المجتمع المغربي.

تجاوز الأمر مجموعات المشجعين الرياضيين إلى ما يمكن أن توصف بالحركة الاجتماعية التي باتت تلفت انتباه المتتبعين والدارسين، حركة اجتماعية في بداية تبلورها تتخذ من مدرجات الملاعب منصّات للتعبير عن مطالبها، ورفع شعاراتها السياسية. وقد بدأت الظاهرة تجتاح الملاعب الرياضية من خلال تكرار الظاهرة، وترديد الشعارات السياسية نفسها، وأحيانا كثيرة إبداع شعارات جديدة، بل وانتقل الأمر إلى نظم أغانٍ وأهازيج سياسية مائة بالمائة، تحمل خطابات سياسية قوية، منتقدة ومعارضة ورافضة، تعبّر كلماتها عن الظلم والتهميش، وتنتقد غياب العدالة الاجتماعية، وضعف الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، وتهاجم المؤسسات، مثل الحكومة والبرلمان، وتتوجّه إلى أعلى سلطة في البلاد، بلغة مباشرة قويةٍ تتحدّى ما توصف في المغرب "هيبةً الدولة".

قوة هذه الحركات الاجتماعية الجديدة قيد التبلور تكمن في أن أغلب جمهورها من الشباب، وأن التحامها حول فرقها يجعلها ملتئمة فيما بينها داخل كتلة واحدةٍ قوية، وكذلك أنها تنتمي إلى الوسط الحضري،

بما أن أغلب الفرق الرياضية الكبيرة توجد داخل المدن، ما جعل مستوى وعي جماهيرها السياسي مرتفعا، وقادرا على التعبير عن حالة الاحتقان والتذمر التي تعيشها مجتمعاتها. لكن خطورة هذه الظاهرة أنها غير مؤطّرة، وإن كانت صفوفها تبدو منظّمة، وبلا قيادات بارزة يمكن مخاطبتها والتحاور معها، فشعار الإلتراس هو "نكران الذات"، والاندماج في الجماعة إلى درجة الذوبان، لتحقيق "روح الفريق" الواحد. وتستدعي دراستها علم النفس الاجتماعي، كما بلوره غوستاف لوبون في كتابه الشهير "سيكولوجية الجماهير"، فهذه الظاهرة تحتاج إلى كثير من أدوات المعرفة الاجتماعية والنفسية والسيكولوجية الحديثة لدراستها ومعرفة كيفية تطورها. لكن هذه المقالة تقف عند بعض الإشارات الدالة التي يمكن أن تشكل بدايةً لكيفية فهمها أولا، قبل إصدار أي حكم عليها، والحكم على تطوّرها مستقبلا. فهذه الظاهرة جاءت كامتداد أو كصدى لحركة "المقاطعة الاقتصادية" التي اجتاحت المجتمع المغربي الصيف الماضي، عندما قرّرت شرائح واسعة من الشعب المغربي مقاطعة "ماركات" تجارية بعينها، وألحقت خسائر مادية كبيرة بمبيعات منتجاتها داخل الأسواق المغربية. ومثل حركة "المقاطعة الاقتصادية"، فإن ظاهرة الإلتراس السياسي ظهرت في ظرفية اجتماعية يعيش فيها المجتمع المغربي حالةً احتقان اجتماعي قوي، عبرت عنها الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي شهدتها أكثر من منطقة في المغرب، وكان "حراك الريف" أكبر تعبير عنها، وكلها تمت مواجهتها بالقمع والاعتقالات والمحاكمات التي انتهت بإصدار أحكام قاسية ضد قادتها. وخروج تعبيرات احتجاجية جديدة غير مؤطرة، وبلا قيادات بارزة، مثلما هو الأمر بالنسبة لحركتي المقاطعة الاقتصادية والإلتراس، يقابله على الجهة الأخرى فراغٌ كبيرٌ على الساحة السياسية التي تراجع فيها دور الأحزاب السياسية والنقابات العمالية التي كانت تلعب دور الوسيط.

لقد أدى القمع الذي واجهت به السلطة في المغرب مطالب الحركات الاجتماعية في عام 2016، والتضييق الذي وصل إلى حالة الاختناق لهامش الحرية والتعبير والصحافة والتظاهر والتنظيم، والمراقبة الشديدة على الفضاءات الافتراضية، وجو الخوف الذي باتت السلطة تستعمله أداة للضبط والتحكّم، أدّى إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة، تبحث لنفسها عن منافذ للتعبير وأدوات أخرى للاحتجاج، من أجل إيصال أصواتها المختنقة، فما تشهده اليوم بعض مدرجات الملاعب الرياضية المغربية هو بداية تبلور ما يمكن تسميتها "ثورة الإلتراس" بالمفهوم الاجتماعي للثورة، وإن تمكّنت السلطة غدا من احتواء صوت هذه "الثورة" داخل المدرجات، فسوف تجد لنفسها مساحة أخرى بديلة، وأدوات أخرى، تتجاوز كل رقابة أو ضبط، وقد حان وقت الإنصات إليها، والتجاوب معها، بدلا من ترك الحبل على الغارب.●

لقد أدى القمع الذي واجهت به السلطة في المغرب مطالب الحركات الاجتماعية في عام 2016، والتضييق الذي وصل إلى حالة الاختناق لهامش الحرية والتعبير والصحافة والتظاهر والتنظيم، والمراقبة الشديدة على الفضاءات الافتراضية، وجو الخوف الذي باتت السلطة تستعمله أداة للضبط والتحكّم، أدّى إلى بروز ظواهر اجتماعية جديدة، تبحث لنفسها عن منافذ للتعبير وأدوات أخرى للاحتجاج، من أجل إيصال أصواتها المختنقة...

توماس سانكارا... نبراس النضال التحرري الأفريقي والأممي

سعيد الحامدي

يوافق يوم 15 أكتوبر من كل سنة ذكرى اغتيال رمز الوحدة الافريقية وقائد النضال التحرري الافريقي توماس سانكارا الذي تعرض مع 12 من رفاقه للقتل بالرصاص الحي من قبل فرقة اغتيال في 15 أكتوبر 1987 خلال انقلاب جلب صديقه ورفيقه في السلاح بليز كومباوري إلى السلطة ومهد لحكم ديكتاتوري جعل بوركينا فاسو تنتقل من دولة ذات سيادة سياسية واقتصادية إلى واحدة من أكثر دول العالم فقرا. وقد عقدت محكمة عسكرية في واغادوغو يوم الاثنين11 أكتوبر 2021 أولى جلسات المحاكمة التي طال انتظارها ويتابع فيها 14 رجلاً، من بينهم الرئيس السابق، متهمين باغتيال المناضل الشيوعي في بوركينا فاسو توماس سانكارا قبل 34 عامًا.

النشأة والتحول الفكري والسياسي:

ولد المناضل الشيوعي سنكارا في 21 ديسمبر 1949 في ياكو في شمال البلد الفقير غير الساحلي، ونشأ في أسرة مسيحية، وكان والده من المحاربين القدامى. كان عمره 12 عامًا فقط عندما حصلت البلاد على استقلالها من فرنسا. بعد الانتهاء من المدرسة الثانوية في واغادوغو، خضع لتدريب عسكري في الخارج. كان في مدغشقر بسبب انتفاضة عام 1972 التي أطاحت بالرئيس فيليبرتتسيرانانا، الذي اعتبره الأعداء خادمًا للقوة الاستعمارية السابقة فرنسا. بعد عودته إلى وطنه عام 1973، كلف سانكارا بتدريب المجندين الشباب، وتميز أثناء القتال في حرب حدودية مع مالي في -1974 1975. وقد وجد سانكارا في الماركسية اللينينية منهجا مكنه من فهم التناقضات مع الامبريالية الفرنسية وعملائها من البرجوازية المحلية.

الثورة وبناء السلطة الشعبية في بوركينافاسو

وفي أغسطس 1983 قاد انتفاضة في مستعمرة فولتا الفرنسية السابقة، وتمكن وهو لم يتم بعد سنة 33 من السيطرة على الحكم مع رفاقه وتشكيل حكومة ثورية شعبية نظمت العمال والفلاحين والنساء والشباب، واتخذت نهجا اشتراكيا للتحرر في واحدة من أفقر دول العالم. وألقى اسم أبر فولتا ، وهو إرث من الحقبة الاستعمارية الفرنسية ، وأطلق عليها اسم بوركينا فاسو ، والتي تعني "أرض الرجال الشرفاء". ومضى قدما في أجندة اشتراكية للتأميم وحظر ختان الإناث وتعدد الزوجات والزواج القسري.

وقد كان سانكارا يؤمن أنه في حين أن بعض التغييرات قد تستغرق سنوات بالضرورة، فإنها لن تقتصر على الإصلاحات الجزئية. وتعهد بأن "المهمة العليا" للثورة ستكون "إعادة تحويل كاملة لجهاز الدولة بأكمله، بقوانينه وإدارته ومحاكمه وشرطته وجيشه". وبالإضافة إلى إعادة هيكلة القضاء والجيش ومؤسسات الدولة الأخرى، هاجمت الحكومة الشعبية لسنكارا معاقل الفساد الاقتصادي وألغت السياسات التقشفية التي فرضتها النخبة في الحكومات السابقة. وأرسلت المحاكمات العامة عشرات من الشخصيات إلى السجن بتهمة الاختلاس والاحتيال. وقطعت رواتب ومكافآت وزراء الحكومة وسحبت سيارات الليموزين الخاصة بهم. كما أعلن سنكارا علنًا عن جميع ممتلكاته، واحتفظ بأطفاله في المدارس العامة ورفض أقاربه الذين يأتون بحثًا عن وظائف حكومية.

وخلال فترة حكمه التي استمرت 4 سنوات، تمكن سانكارا من تحقيق السيادة الغذائية لبلده، وعمل على تأميم الشركات الكبرى وأوقف السياسات التقشفية النيولبرالية، وكان من أكثر المصرين على تحسين وضعية النساء بدءا من تعيينهن في حكومته، وأوقف الهدر المدرسي وحظر ختان الإناث وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة. وقد كان لدى النساء اللائي تم تجنيدهن في الجيش فرصة متساوية للترقية من خلال الجدارة، وتم تدريبهن بشكل كامل على جميع المهارات العسكرية. وخلال اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس، بقيت النساء في المنزل وذهب أزواجهن إلى السوق للتسوق.

وقد كان سانكارا يردد باستمرار أن الناس يريدون الحرية، لكن "هذه الحرية لا ينبغي الخلط بينها وبين حرية قلة لاستغلال الباقي من خلال الأرباح غير المشروعة أو المضاربة أو الاختلاس أو السرقة".

كان سانكارا يعمل على تغيير بنيات الدولة البرجوازية وتطوير مؤسسات شعبية جديدة من خلال تعزيز العلاقات القوية بين الدولة الثورية والمواطنين الذين تم تعبئتهم للمشاركة في الحكم الشعبي. وفي أول بث إذاعي له كرئيس، ناشد سنكارا الجميع، "رجُلا أو امرأة، صغيرًا كان أم كبيرًا"، لتشكيل منظمات شعبية تُعرف باسم لجان الدفاع عن الثورة (CDRs). انتخبت بشكل مباشر من قبل الجمعيات العامة المفتوحة لجميع سكان حي أو قرية معينة، وسرعان ما انتشرت سجلات الإنماء والإعمار في جميع أنحاء بوركينا فاسو، وكانت اللجان المحلية تتمتع بشعبية حقيقية، حيث تمتلئ بأناس من أصول اجتماعية متواضعة وليس فقط القلة المتعلمة.

بدأت حركات عمالية جماعية واسعة النطاق في غضون أسابيع قليلة من استيلاء سانكارا على السلطة. جاءت المكالمات الأولية من السلطات المركزية، ولكن على المستوى المحلي عادة ما يتم إطلاقها وتنظيمها من قبل مجلس الإنماء والإعمار. وخلال السنوات القليلة الأولى، عملت هذه الجمعيات الشعبية على إنجاز مجموعة من المشاريع: تنظيف ساحات المدارس والمستشفيات، ورصف الطرق بالحصى، وبناء سدود صغيرة لالتقاط أو توجيه المياه الشحيحة لري المزارع، وعندها يمكن تأمين مواد البناء وبناء المدارس والمجتمع المراكز والمسارح والمرافق الأخرى. وقد تجاوزت جهود الأنوية الشعبية أحيانًا قدرة الحكومة على تنفيذها - على سبيل المثال، بناء مدارس أكثر مما يمكن للسلطات تعيين موظفين أو توفيره. كما شكلت هذه الجمعيات طرفا أساسيا عملية بناء الدولة الاشتراكية الموحدة وفي تطوير وبناء القدرات الإنتاجية للاقتصاد ومعالجة المشاكل الاجتماعية الأكثر إلحاحًا للسكان مثل انتشار الجوع والمرض والأمية.

المناضل الأممي ضد الصهيونية والإمبريالية

كانت لسانكارا مواقف متقدمة ضد الامبريالية والصهيونية، وفي خطابه أمام قمة دول عدم الانحياز سنة 1983، انتقد السياسة الخارجية الأمريكية. وقال إن "الحكومة الإسرائيلية، بدعم علني من الولايات المتحدة، وعلى الرغم من إدانة العالم بأسره بالإجماع، اجتاحت لبنان بجيشها، وأرسلت العاصمة بيروت إلى دمار لا هوادة فيه". كما صرح أنه "على الرغم من وقف إطلاق النار الذي دعا إليه المجتمع الدولي، سمحت الحكومة الإسرائيلية بارتكاب مذابح لا توصف في صبرا وشاتيلا، وينبغي محاكمة قادتها ﷺفي إسرائيلﷺ على جرائم ضد الإنسانية". على رأس السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، أدان سانكارا الإمبريالية الأمريكية في نيكاراغوا والسلفادور وأعرب عن تضامنه مع شعوب جنوب إفريقيا وموزمبيق وأنغولا.

سانكارا ليس مجرد شخصية من الماضي أو قائدا صنع مجدا يقرأ في كتب التاريخ إنه "أسطورة حية " ومناضل ثوري مازالت أفكاره نبراسا يضيء دروب نضالات الشعوب ويحشد الجماهير من أجل التحرر الوطني وتحقيق المجتمع الاشتراكي.

وقد لقب سانكارا بتشي جيفارا الأفريقي لدوره البارز في دعم حركات التحرر بأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ودعمت حكومته العديد من الحركات التي عارضت الهيمنة الفرنسية بشكل مباشر. خلال الرحلات إلى أمريكا اللاتينية، احتضن سانكارا فيدل كاسترو، وكذلك ثوار نيكاراغوا الذين قاوموا التدخل الأمريكي ودافع داخل إفريقيا مع رفاقه عن نموذج الوحدة الإفريقية القائم على تنظيم وتعبئة الجماهير وتحقيق السيادة الشعبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. كما ناضل من أجل "إنهاء استعمار العقول" في بوركينا فاسو وعبر ربوع القارة السمراء، ومن أجل التحرر من الهيمنة الثقافية الغربية وإعادة الاعتبار للهوية الثقافية الافريقية المتعددة والمناهضة للإمبريالية والرأسمالية.

الاغتيال والحقيقة :اغتيال سانكارا المناضل وولادة سانكارا الثورة

اغتيل سانكارا في انقلاب معاد للثورة في أكتوبر 1987 ومهد لحكم الديكتاتور كومباوري الذي حكم البلاد لمدة 27 عامًا قبل أن يتم خلعه من قبل انتفاضة شعبية في عام 2014 كانت الجماهير تحمل فيها صور سانكارا وتردد مقولاته. وقد فر كومباوري إلى ساحل العاج التي منحته الجنسية، وهو اليوم يواجه اتهامات بالتواطؤ في القتل والإضرار بأمن الدولة والتواطؤ في إخفاء الجثث مع العديد من الشخصيات من ضمنهم ساعده الأيمن، الجنرال جيلبرتديندير، الذي كان يرأس ذات مرة فوج الأمن الرئاسي النخبة.

صار الشيوعي سانكارا رمزا من رموز حركات التحرر في العالم، وما زالت أفكاره ونضاله تنير طريق النضال التحرري، كما تظل سياسات حكومته والخطوات العظيمة التي حققتها حقبته نموذجا في الحكم، بدءا من تعزيز صحة الناس وتعليمهم، وأخذ مبادرات تنموية اشتراكية مبتكرة، وتدابير قوية لمكافحة الفساد وسياسة خارجية تقدمية، إلى الإنجازات التي حققها في فترة قصيرة ومن ضمنها تركيزه على العدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة، وتمكين الشباب ودعم نضالات الشعوب.

سانكارا ليس مجرد شخصية من الماضي أو قائدا صنع مجدا يقرأ في كتب التاريخ، إنه "أسطورة حية" ومناضل ثوري مازالت أفكاره نبراسا يضيء دروب نضالات الشعوب ويحشد الجماهير من أجل التحرر الوطني وتحقيق المجتمع الاشتراكي.

جامعة شعيب الدكالي بالجديدة تتصدر المخطط الطبقي للاجهاز على مكتسبات الحركة الطلابية وفي مقدمتها الحق في متابعة الدراسة

مراد بنكيدة ×

في ظل ما يشهده التوجه العام للخطاب الرسمي حول إصلاح منظومة التعليم والبحث العلمي والقوانين والسياسات التي تطرحها الدولة استجابة لإملاءات الدوائر الامبريالية بعيوبها التي تتحدث عن ملائمة التكوين مع احتياجات سوق الشغل ودعم البحث العلمي الذي يشهد ضعفا نخجل أن نشخصه بأنه دعم، بل قد نعرج إلى الإشارة أن هناك هجوما على البحث العلمي والمدرسة العمومية بشكل عام. فتارة نرى الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يحتجون ويقمعون في مختلف شوارع المدن المغربية منذ ما يزيد عن 5 سنوات من الاحتجاجات والقمع والتضحيات الجسام، وتارة نرى الطلبة الأطباء في إطار تنسيقيتهم التي عرفت نضالا بطوليا ووحدويا كان بمثابة درس للحركة الطلابية المغربية في أبجديات الترافع والعمل النقابي والدفاع عن حقوق الطلبة المادية والمعنوية، حيث رضخت وزارتين سياديتين لمطالب هؤلاء الطلبة والطالبات، الذين كان نضالهم يصب في شق ملائمة التكوين واحتياجات سوق الشغل التي تتبجح بها الوزارة الوصية من أجل تبرير سياساتها الإقصائية من خلال طرح خارطة الطريق والرؤية الإستراتيجية 2015-2030 التي ينظمها قانون الإطار 17-51 سيء الذكر الذي ناضلت ضده مختلف مكونات هذه الحركة كل من موقعه الخاص، بفعل تشتت هذه الحركة الشيء الذي عاد سلبا على مردودية نضالها ضد ترجمة هذا القانون أول ما طرح كمشروع قانون حيث قنن لوجود رسوم تسجيل يتم فرضها على الأسر واعتبار أن الجماعات الترابية وحاملي الشهادات شركاء للدولة في تحمل المسؤولية في توفير حق التعليم الشيء الذي يعني تهرب الدولة من مسؤوليتها في توفير هذا الحق، استطاعت هذه الحركة أن تجعل الدولة تتراجع عن مسألة فرض رسوم تسجيل على الطلبة ابتداء من السلك الثانوي وصولا إلى السلك الجامعي واكتفائها بمجانية التعليم لدى السلكين الابتدائي والإعدادي فقط ليس وفاء منها لأمانة محو الأمية ولكن وفاء منها لتوجهها الليبرالي المتوحش الذي سيجعل تمدرس المتعلمين إلى حدود هذين السلكين جاهزين للتكوين المهني وتحويلهم إلى يد عاملة رخيصة أو على الأقل تجهيز مستهلكين قادرين على فهم الإشهارات والحملات الاستهلاكية، هذا القانون الذي تحركت ضده شتى نضالات الشغيلة التعليمية والطلبة على حد سواء نظرا لخطورته على جودة ومجانية التعليم، حيث نسجل فشل الجهات المعنية في ترجمة شعار ملائمة التكوين مع احتياجات سوق الشغل مما يجعل الطلبة والطالبات يستدركون الأمر من أجل يحجزوا مقعدا لهم في هذه السوق بشق الأنفس في ظل ارتفاع معدلات البطالة تفضل هاته الفئة الاستمرار في تحسين تكوينها الأكاديمي داخل أسوار الجامعة هروبا من شبح البطالة والتوظيف بالعقدة، منهم من يفضل إعادة التسجيل بسلك الإجازة في تخصص مغاير والذين تواجههم كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة شعيب الدكالي بالجديدة بالرفض التام وطردهم من الكلية نظرا لتحصلهم على شهادة الإجازة وهذا ما شهدناه منذ مواسم مضت، حيث فرضت الكلية على حاملي باكالوريا قبل 2021 ومن بينهم حاملي باكالوريا 2020 أن يوقعوا على (إشهاد) يقر بعدم حصولهم على شهادة الإجازة، كيف لطالب تحصل على شهادة الباكالوريا منذ سنة فقط أن يتحصل على شهادة الإجازة في سنة واحدة؟ بل هناك من فطن للأمر مسبقا ومن بينهم من تم رفضهم لنفس السبب الموسم الماضي تم ترشحوا لباكالوريا حرة سنة 2021 وحازوا عليها من أجل التسجيل بكلية الآداب والعلوم الإنسانية من أجل استكمال دراستهم من دون أن ترفضهم الكلية تحت ذريعة تقادم الباكالوريا ورفضوا كذلك، عودة إلى موضوع ملائمة التكوين مع احتياجات سوق الشغل هناك من الطلبة من يقررون استكمال مسارهم الأكاديمي من خلال التقدم بالترشيح إلى مباريات الماستر المتاحة أمامهم والتي تدخل ضمن استطاعتهم المادية خاصة أن طلبة سلك الماستر رغم قلة عددهم وطنيا لا يتوفرون على منحة معممة على الجميع بهذا السلك الذي من المفترض أن تدعمه الدولة في إطار مايسمى بدعم البحث العلمي، بمعنى أن عدد الطلبة والطالبات بسلك الماستر الذين يستطيعون تحمل تكلفة الدراسة خارج الجامعة التي يدرسون بها من دون منحة قليل إلى منعدم، في ظل كل هذا، تأتي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة إلى اقتراح ماستر يتيم بشعبة الدراسات الإسلامية وهو ماستر "الاجتهاد التنزيلي والقرآن" والمفاجأة الكبرى هي عدم اعتماده من طرف وكالة التقييم الوطنية الشيء الذي يطرح آلاف علامات الاستفهام حول معايير هذه الوكالة حيث تحدث السيد رئيس شعبة الدراسات الإسلامية بالكلية موضوع المقال ومنسق الماستر سالف الذكر عن مميزات وقيمة هذا الماستر الأكاديمية في الشكاية المفتوحة التي قدمها إلى وزير التعليم العالي تحت عنوان ماذا يجري في ردهات وزارة التعليم العالي؟" الذي نشر بالجريدة الإلكترونية "الحدث 24" كما تحدثت عدة جرائد إلكترونية حول الموضوع محليا ووطنيا دون أي رد من لا من الجامعة والعمادة اللتان لم تراسلا الوزارة ووكالة التقييم في الأمر، وأشير هنا إلى النقال الذي نشر بجريدة المنصة 24 الإلكترونية التي تحدثت عن البيان الذي أصدرته عدة مكونات نقابية من بينها بيان فصيل طلبة اليسار التقدمي موقع الجديدة وفصيل الطلبة الطليعيين وغيرهم من الفصائل الطلابية داخل الكلية التي عبرت عن رفضها لهذا التماطل وتبنيها لقضية هذا الماستر وكذا ماستر "Littérature culture et traduction" الذي لم ينل حقه من الاعتماد على حد سواء مع ماستر "الاجتهاد التنزيلي والقرآن" ولكنه لم يلقى الاهتمام الكافي مثل نظيره لدى باقي الفصائل الطلابية ما عدا فصيل طلبة اليسار التقدمي موقع الجديدة الذي أشار إلى مسألة عدم اعتماده من طرف الوكالة سالفة الذكر وعبر عن استنكاره الشديد في هذا الملف ودعا جميع الطلبة بجميع المواقع الجامعية التي تشهد مثل هذا الإهمال إلى تشكيل لجان محلية ومن تم لجان وطنية للدفاع عن الحق في الماستر تحت إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي يعتبر حسب تصوره نقابة لكل الطلاب مهما كانت انتماءاتهم الطبقية والجغرافية، حيث انتهت زوبعة التشتت وشكلت المكونات النقابية وحدة في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب حيث شاركت كلها في جمع عام تم يوم الخميس 21 أكتوبر 2021 شاركت فيه جميع هاته المكونات من يمينها إلى يسارها، وهذا ليس غريبا على موقع الجديدة الذي دائما ما يشهد حركات احتجاجية وحدوية في إطار إوطم، على سبيل الذكر لا الحصر معركة اعتقال الطلبة الأربع بالحي الجامعي بالجديدة الموسم الجامعي 2017/2018 ومقاطعة امتحانات الدورة الربيعية بكليتي الآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم الموسم الجامعي 2018/2019. هذا الجمع العام الذي توج بلجنة "الدفاع عن الحق في الماستر" التي فيكلفت بمهام تتبع الملف والترافع عنه كما هو موضح في البلاغ الصادر عن هذه اللجنة يوم الخميس 21 أكتوبر 2021 والتي توجهت بطلب لقاء مع السيد عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية السيد حسن قرنفل ونائبه المكلف بالبحث العلمي من أجل الاستفسار حول الموضوع ومناقشة إمكانية الاشتغال المشترك بين الطلبة وإدارة الكلية والمسؤولين بالماسترين باعتبار أن منسق ماستر الاجتهاد التنزيلي والقرآن عبر عن سخطه بعد أن قدم جهدا محترم من أجل فتح هذا التكوين في وجه طلبته وهو نفس الأمر بالنسبة لمسؤولي ماستر "Littérature culture et traduction" بشعبة الدراسات الفرنسية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة.

تبقى جامعة شعيب الدكالي بالجديدة هي الاستثناء بين كل الجامعات المغربية بحيث دائما ما تتذيل الترتيب في كل الإحصائيات بل حتى عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بها في الموسم الماضي مقارنة مع باقي الجامعات حازت هذه الأخيرة على المركز 12 ضمن 12 جامعة، داخل هذا الاستثناء يوجد استثناء كلية الآداب والعلوم الإنسانية لن أكون مبالغا في الأمر إن قلت أن مشاكل كلية الآداب والعلوم الإنسانية وحدها تتعدى مشاكل الجامعة برمتها، بحيث أن هذه المؤسسة التابعة لجامعة شعيب الدكالي بالجديدة تتخبط وسط عدد من الدعوات القضائية التي يرفعها ضدها الطلبة والطالبات والأساتذة كل وملفه وهذه الكلية التي يشتكي الجميع طلبة وأساتذة من سوء التسيير وضعف إلمام المسؤولين بها على رأسهم العميد ونائبه المكلف بالشؤون البيداغوجية بالقوانين الداخلية للكلية التي من المفروض أن مجلس الكلية هو من يصادق عليها وأن هذه القوانين هي ما يؤطر سير عملية تقديم خدمة التعليم وباقي المصالح بالكلية وكذا المجلس التأديبي الذي يعتبر مجزرة للإنتقام من الطلبة والطالبات الذين واللواتي يمارسن حقهم في المساهمة في تسيير الشأن العام بالكلية الذي تنظمه المادة 72 من القانون الداخلي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، ومنهم طالب تم عرضه على المجلس التأديبي نظرا لمشاركته في احتجاجات أول أيام شهر مارس 2021 تحت إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع الجديدة بشكل قانوني ومنظم، والتي سميت بمعركة "النقط الكارثية" تزامنا مع امتحانات الاستدراكية للدورة الخريفية الموسم الجامعي الماضي بعد النتائج الكارثية التي شهدتها هذه الكلية بمختلف الشعب وعلى رأسها شعبة الدراسات الانجليزية، حيث كانت هذه الأشكال تطالب بإلغاء نقطة الصفر التي تعتبر غير قانونية حسب دفتر الضوابط البيداغوجية كما هو موضح في "دليل الطالب" أن نقطة الوحدة تكون متوازنة بين نقطة الامتحان ونقطة نشاط الطالب داخل الفصل إذ لا يعقل أن تكون جميع الأنشطة التي قام بها الطالب بما في ذلك الامتحان قد حصل فيها على نقطة الصفر إلا في حالة عدم الحضور نهائيا، وكذا المطالبة بإعادة التصحيح التي تعتبر في رئاسات الشعب مجرد تأكد من تواجد نفس النقطة على ورقة الامتحان دون إعادة تصحيحها، وكذا برمجة الامتحانات التي تكون متراكمة ومتتالية في حين أنه بتغيير بسيط سيصبح لدى طلبة كل الشعب يوم أو يومين بين كل يوم امتحان مما يعني مردودية أكبر وهو ما يخدم مصلحة الطلبة والطالبات، إذ كانت العقوبة التأديبية هي إلغاء نتائج الدورة الاستدراكية وكذا المنع من التسجيل في الأسدس الثاني من الموسم الجامعي هذه العقوبة التي من المفروض أن يوقع عليها السيد رئيس الجامعة توصل بها الطالب بشكل ورقي وقد وقع عن ذلك وتسلم عقوبته من دون أن يوقع عليها رئيس الجامعة، دون الخوض في مسألة خل كان المجلس التأديبي عادلا في حق هذا الطالب الذي أقنع المجلس بقانونية وتنظيم وبرء ذمته مما نسب إليه ولعل الدليل لا زال موضحا في التقارير الخاصة بهذه الجلسة حيث تقدم أحد الدكاترة بالتشكيك بمحتوى تقرير الإحالة أو أن المعني بالأمر ليس هو الواقف أمام أعضاء المجلس التأديبي، هذا مجرد مثال عن ما يحدث داخل هذه الكلية التي لطالما نادى الطلبة والطالبات بها بإيفاد لجنة تقصي الحقائق نظرا لحجم الخروقات والوشايات بالاختلاسات التي تحدث داخل كواليس هذه الكلية التي يعيش ويتعايش معها الطلبة والطالبات في هذا الحرم الجامعي داخل فضاء مكهرب ومشوش فلا أحد يعلم مصدر هذه الوشايات بتلك الاختلاسات وتلك الاتهامات التي توجهها بعض حسابات الفيسبوك الوهمية بمجموعات الطلبة والتي تتحدث عن تفاصيل مخيفة عن طريقة تسيير هذه الكلية حيث أن أحد هذه الحسابات ذكرت أن مسألة عدم اعتماد ماستر "Littérature culture et traduction" هي نتيجة تصفية حسابات شخصية ضد دكاترة شعبة الدراسات الفرنسية.

لا ننسى القضية التي وصلت إلى الرأي العام الطلابي وهي قضية ماستر "Litterature Media Discourse" للّه بشعبة الدراسات الإنجليزية، قضية منسق الماستر أعلاه السيد محمد معروف الذي تعرض لعريضة كيدية ضده من طرف 18 أستاذا جامعيا بنفس الكلية متهمين إياه بعدم الالتزام بالمساطر القانونية الخاصة بالماستر سالف الذكر فقط لأن أحد الطلبة تقدم بطلب إعادة التصحيح وقبل طلبه بالرفض مما جعل الدكتور معروف بصفته منسقا للماستر يعيد له امتحان تلك المادة "Local، national and global cultures"، هذا البطل الذي سيفضح الكثير من خلال توضيحه لحيثيات هذه الدعوة القضائية التي شملت 18 أستاذا جامعيا من بينهم رئيس شعبة الدراسات الانجليزية سابقا وهو كما يروج له نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية وماخفي في هذه القضية وحدها كان أعظم.

ففي ظل كل هذا وأكثر مما لا يسعف المجال لذكره إنا هاهنا واقفون صامدون ونفعل المنوط بنا من أجل إيصال كلمة الحق والدفاع عنها ريثما يصل ذويُ صوتنا إلى المعنيين بالأمر والتدخل لإنقاذ طلبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة من سوء هذا التسيير الذي أرهقنا بكثرة الحلقيات والتوضيحات والبيانات والبلاغات التي لا تأخذ بعين الاعتبار في ضرب واضح لمبدأ المقاربة التشاركية والتي أكد عليها دستور 2011 بعيوبه، إن لم يكن الدستور أو دفتر الضوابط البيداغوجية أو القانون الداخلي للكلية هو ما يحكم عملية التسيير بهذه المؤسسة فما هي المصادر والمساطر القانونية التي يتبعها مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة؟

مراد بنكيدة

× منسق فصيل طلبة اليسار التقدمي بجامعة شعيب الدكالي بالجديدة.

وضعية الأمهات العازبات في المغرب... مقاربة لتكسير طابو الصمت المريب

ربيعة مرباح

مقدمة لا بد منها

يقصد بالأمهات العازبات النساء اللواتي يضعن مواليدهن خارج مؤسسة الزواج، وتعتبر لدى الغالبية العظمى ظاهرة الأمهات العازبات طابو لا يجب الحديث عنه لا من قريب ولا من بعيد مادام خارج إطار الزواج، ويعد الحمل أو المولود باطلا وغير "شرعي" مما يعرض الأم العازبة وعائلتها إلى كل أنواع الاضطهاد والعقاب الاجتماعي والاقتصادي والنفسي...

ووحدها بعض الجمعيات الحقوقية وخاصة النسائية منها اقتحمت هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، وبدأت تميط اللثام عليه في إطار اشتغالها على حقوق المرأة بصفة عامة وحقوق الأم العازبة بصفة خاصة، غير أن هذه الجمعيات تتعرض بذلك لعدة مضايقات واستفزازات واتهامات مجانية في هذا المجال من قبيل التشجيع على الفساد، معارضة الشريعة، خدمة أجندات أجنبية .... من طرف بعض القوى الرجعية والمتأسلمة.

ومساهمة في نفض الغبار عن هذا الموضوع / الطابو، ومن أجل فتح نقاش جدي وهادف حوله، سأحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على وضعية الأمهات العازبات ببلادنا عبر ثلاث محاور مترابطة جدليا، وهي:

- عوامل ظهور وتفاقم انتشار ظاهرة الأمهات العازبات.
- غياب الحماية القانونية للأمهات العازبات.
- استنتاجات وملاحظات:

I – عوامل ظهور وتفاقم انتشار ظاهرة الأمهات العازبات:

أعتقد أن هناك عوامل كثيرة تقف وراء هذه الظاهرة الشائكة، أستطيع أن أذكر من بينها ما يلي:

1 – غياب ثقافة جنسية في مقررات وزارة التربية والتعليم بجميع أسلاكه، يضاف إلى ذلك وبارتباط معه أن وسائل الإعلام السمعي والبصري لا تعطي أية أهمية للموضوع، وذلك بسبب سيادة الفكر الذكوري الرجعي في ظل نمط إنتاج رأسمالي تبعي متوحش ينظر إلى المرأة كوعاء لتفريغ المكبوت الجنسي ويعتبر أن الثقافة الجنسية من الثالوث المحرم (الجنس والدين والسياسة) الذي يمنع الخوض والنقاش فيه.

–2 كون المرأة هي الحلقة الأضعف في الصراع الطبقي في المجتمعات الطبقية – الذكورية بالضرورة– وهي تعاني من اضطهاد طبقي مزدوج (اقتصادي وجنسي) مما يجعلها عرضة باستمرار للاعتداءات المتكررة بما في ذلك الاعتداءات الجنسية.

–3 سيادة قوانين رجعية وذكورية مجحفة في حق المرأة وخاصة ما يتعلق بحقها في المساواة التامة بين النساء والرجال رغم مصادقة المغرب على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" وعلى العديد من الإعلانات والعهود الدولية لحقوق الإنسان التي تنص على المساواة بين الجنسين.

4 – تربية أسرية، قائمة على التمييز بين الجنسين منذ الطفولة: المرأة / الطفلة تعاني من ثقافة القيل والقال وكثرة السؤال والعيب والحرام والخجل والعار وستر العورة ...وعدم السماح لها باللعب مع الأطفال الذكور ووصف الرجل / الطفل بأنه "بعبع" يخيف المرأة/الطفلة ... مما يجعل العلاقة بينها وبين الرجل / الطفل مطبوعة، منذ نعومة الأظافر، بالخوف والكره والاحتقار الشيء الذي يؤدي إلى توتر العلاقة بينهما ويجعلها علاقة صراع وتضاد وعداوة وانتقام عوض أن تكون علاقة ود واحترام وحب وتكامل ...ومن هنا يسلك كل واحد من الجنسين سلوك عدائيا ومشينا اتجاه الآخر، يقوم على الكذب والخداع والمكر والتحايل.

5– ظواهر الأمية والفقر والحاجة والحرمان هي عوامل أساسية لتفاقم ظاهرة الأمهات العازبات اللواتي ينزحن من مناطق نائية للعمل أو للهروب من أوضاعهن المزرية.

6– الاغتصاب الذي ينتج عنه حمل، وتجريم الإجهاض، عاملان أساسيان في تنامي وتفاقم ظاهرة الأمهات العازبات.

ولأن الدولة المخزنية مازالت تجرم الإجهاض تبقى الأم العازبة الضحية الوحيدة رغم أن الحمل ناتج عن علاقة جنسية بين طرفين، حيث تنعت بأبشع النعوت مثل "الزانية، والعاهرة والفاسقة والكلبة والفاحشة،..." كما أنها في العديد من الحالات تتعرض للموت وفي أحسن الحالات للإصابة بأمراض خطيرة كتعفن الرحم بسبب لجوئها إلى الإجهاض السري التقليدي، كما ينعت مولودها ب "ابن الزينا، ولد الحرام، اللقيط، ولد العاهرة، ولد الهجالة... والسؤال المطروح هو إذن من يتحمل المسؤولية عن هذه الوضعية ؟؟؟

بأي شكل من الأشكال لا يمكن غض النظر عن مسؤولية الدولة في هذا الجانب، باعتبارها تنهج سياسة رأسمالية متوحشة بما هي سياسة طبقية وذكورية تتسبب في ظروف اقتصادية واجتماعية مزرية للجماهير الشعبية وفي مقدمتها النساء اللواتي يعانين الفاقة والأمية والاضطرابات الاجتماعية والنفسية ويضطررن في بعض الأحيان الى التجارة بأجسادهن ويرتمين في أحضان أول زبون لهن مقابل سد رمقهن ومساعدة أسرهن المعوزة الشيء الذي يفاقم من تنامي ظاهرة الأمهات العازبات كما تبين الإحصائيات ذلك، فحسب الدراسة، التي أنجزتها الأستاذة نادية الشرقاوي سنة 2010 وهي اخصائية في علم النفس، فإن هناك 27.199 أُمًا عازبة بالمغرب، وضعن 45.424 طفلا سنة 2009، 21 بالمائة منهن لديهن ما بين 3 و6 أطفال، وأنه في كل يوم أيضا، يولد 153 طفلا خارج مؤسسة الزواج ضمنهم 24 طفلا يتم التخلي عنهم، وأن 82.5 في المائة من الأطفال يعيشون مع أمهاتهم.

وعلى مستوى آخر، كشفت هذه الدراسة، أن ظاهرة الأمهات العازبات في المغرب، تتميز بارتفاع ملحوظ، سنة بعد أخرى، حيث ارتفعت من 25.980 سنة 2007 إلى 26.589 سنة 2008، لتصل إلى 27.199 سنة 2009.

وفي تفسير لها لهذه الأرقام المتصاعدة، أوضحت الأستاذة نادية الشرقاوي، أن الأمر يعود إلى ما أسمته بالقيود التي يفرضها المجتمع على الرجل والمرأة، المتمثلة في رفضه إقامة علاقات جنسية خارج إطار مؤسسة الزواج، مشيرة في الوقت نفسه، إلى المعاناة التي تعيشها المرأة العازبة جراء نظرة المجتمع إليها المتسمة بعدم التسامح، مما يدفعها إلى التخلي عن أطفالها في الشارع. وأبرزت أيضا أن 210.343 امرأة وضعن، على الأقل، 340.903 طفلا خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2009 و أن فئة العمر –15 20 عاما هي التي تحتل الصدارة بـ32 بالمائة من المجموع متبوعة بفئة (25–21) و(30–26 عاما) على التوالي بـ29 و21 بالمئة.

أرقام مدوية وصمت رهيب، كل ذلك يتم في ظل عدم وجود أية قوانين تحمي الأمهات العازبات.

II – غياب الحماية القانونية للأمهات العازبات:

إن أول ملاحظة في هذا المجال هي أن جميع القوانين المغربية لا تشير بأية صيغة إلى مصطلح "أم عازبة" وتقتصر كلها فقط على ذكر المرأة المتزوجة والمرأة المطلقة سواء في مدونة الأسرة أو القانون الجنائي أو قانون الحالة المدنية أو الدفتر العائلي..... وبالتالي لا وجود في جميع هذه القوانين لما يحمي الأم العازبة من المشاكل القانونية والاجتماعية التي تعاني منها، وعلى سبيل المثال يمكن استعراض بعض المشاكل القانونية التي تعاني منها الأم العازبة من خلال ما يلي:

– تشير المادة 156 من مدونة الأسرة الى أنه إذا تمت الخطوبة، وحصل الإيجاب والقبول وحالت ظروف قاهرة دون توثيق عقد الزواج وظهر حمل بالمخطوبة، ينسب للخاطب للشبهة إذا توفرت الشروط التالية:

– إذا اشتهرت الخطبة بين أسرتيهما، ووافق ولي الزوجة عليها عند الاقتضاء.

ب – إذا تبين أن المخطوبة حملت أثناء الخطبة.

ج – إذا أقر الخطيبان أن الحمل منهما.

تتم معاينة هذه الشروط بمقرر قضائي غير قابل للطعن.

أما إذا أنكر الخاطب كون هذا الحمل منه، أمكن اللجوء إلى جميع الوسائل الشرعية في إثبات النسب.

فبقراءة بسيطة للنص يتضح أن الحمل إذا وقع خارج إطار الخطبة أو خارج الإشهار بالخطبة لا يأمر القاضي بإجراء الخبرة الطبية لإثبات الأبوة وبالتالي لا يتم الإقرار بثبوت النسب وتبقى المرأة الحامل، أي الأم العازبة، هي الحلقة الأضعف في هذه الحالة .

– وأما في القانون الجنائي – الفصل 490 – فإن المرأة (الأم العازبة) تعاقب إذا لم يعترف الأب بالحمل أو بالمولود خارج مؤسسة الزواج وبالتالي يتم حرمانها من حقوقها لمتابعة الأب الذي رفض الاعتراف بالمولود في غياب قانون يجبره على فحص الحمض النووي لإثبات العلاقة الأبوية وبالتالي يحكم بعقوبة حبسية على المرأة التي تطالب بحق ثبوت الزوجية أو ثبوت النسب بتهمة الفساد في حالة إنكار الأب.

– أما في حالة اعتراف الأب، فإن الأب والأم يجدان نفسيهما أمام تعقيدات مسطرية متعددة لإثبات العلاقة الزوجية أمام الضابطة القضائية والقضاة، (دعوة قضائية، إحضار الشهود، حضور جلسات في المحكمة....)، ومما يعمق من معاناة الأم العازبة هو أنها تبقى أما عازبة حتى في حالة اعتراف الأب بالبنوة والنسب ما لم يعقد عليها.

– أما بالنسبة للدفتر العائلي، فمن بين المشاكل التي تعاني منها الأم العازبة، حرمانها من حقها في التوفر على دفتر عائلي تسجل فيه بناتها وأبناءها، ففي وقت سابق كان من حق الأم العازبة إنجاز دفتر الحالة المدنية خاص بها وبأطفالها، أما اليوم وفي ظل قانون الحالة المدنية الجديد رقم 99/37 فلم يعد من حقها التوفر على الدفتر العائلي، إذ أصبح حقا حصريا للزوج طبقا للمادة 23 من هذا القانون التي تنص على أن هذا الدفتر يسلمه ضابط الحالة المدنية لمكان الولادة للزوج المغربي المسجل بالحالة المدنية، إن كان لا يتوفر على كناش التعريف والحالة المدنية، بعد الإشارة إلى عقد زواجه أو وثيقة إثبات زواجه برسم ولادته .. وحسب نفس المادة أصبح من حق الزوجة أو المطلقة أو النائب الشرعي الحصول على نسخة من الدفتر العائلي مصادق على مطابقتها للأصل، بينما لا توجد أية إشارة للأم العازبة في هذا النص مما يحرمها من حقها في التوفر على الدفتر العائلي وهو ما يشكل تراجعا خطيرا على حق مكتسب من حقوق الأم العازبة ما يجعل أبناءها وبناتها بدون دفتر عائلي يجمعهم/ ن.

وهذا يقودنا إلى ضرورة الوقوف على بعض المشاكل التي تواجه الأم العازبة في تسجيل أبنائها من خلال هذا القانون، الذي يسمح لها باختيار اسم الأب لبناتها أو لأبنائها، غير أنه اشترط عليها أن يكون هذا الاسم بالضرورة من الأسماء العبودية، أي الأسماء التي تبدأ بكلمة "عبد" مثل عبد الله أو عبد السلام أو عبد الرزاق... حتى ولو كانت الأم تعرف اسم والد ابنها أو ابنتها، كما ليس لها الحق في أن تختار اسم الأب لأبنائها أو بناتها بحرية، إذ اشترط عليها أن تختار اسما عائليا لهم/لهن من داخل "الدفتر العائلي" المخصص لهذا الغرض، وفي جميع الحالات فاختيار اسم الأب والاسم العائلي يجب أن يكون بإشهاد مصادق عليه تشهد فيه الأم العازبة أن المولود مجهول الأب، ويسجل مضمون هذا الإشهاد في البيانات الهامشية بسجلات الحالة المدنية وبالنسخة الكاملة ولا تلغى هذه البيانات الهامشية إلا باعتراف الأب بالمولود أو بإلحاقه به.

من الإنصاف ألا تبقى نسخة كاملة أو نسخة موجزة أو بطاقة شخصية من رسم ولادة الطفل/الطفلة بدون اسم الأب أو اسم الأم مراعاة لنفسية ومصلحة الأطفال وعدم إحراج الأم أمام أبنائها لكن المشكل يبدأ حين بلوغهم سن الرشد عند احتياجهم لنسخة كاملة التي يشار فيها إلى أن أب المعني بالأمر مجهول، من هنا يبدأ مسلسل الأسئلة عن الأب "المجهول" حسب ما سجل بالنسخة الكاملة؟ لماذا وكيف ومتى .... وتبدأ معها التوترات والتعقيدات والمشاكل بين الأم وأبنائها ، وتتحمل الأم العازبة أمامهم وحدها المسؤولية.

كذلك الشأن بالنسبة للأبناء الذين لم يسجلوا بسجلات الحالة المدنية في صغرهم، فلا يحق لهم اختيار اسم الأب أو اختيار اسم الأم بحرية في حالة ما إذا كانوا "مجهولي الأبوين"، إذ تنطبق عليهم نفس مسطرة الأم العازبة في اختيار اسم الأب والاسم العائلي لأبنائها أو بناتها.

ومن بين المشاكل التي تعاني منها الأم العازبة أيضا عدم وجود مساطر قانونية واضحة وموحدة متعلقة بحقها في اختيار اسم عائلي لأبنائها إذ في بعض المقاطعات ببعض المدن، يسمح لها باختيار اسم عائلي موحد لجميع أبنائها في حين يفرض عليها في مقاطعات أخرى بمدن أخرى اختيار أسماء عائلية مختلفة لأبنائها.

كما أن الأم العازبة تعاني من مشكل آخر لا يقل خطورة، وهو أنها في بعض الأحيان قد يعترف الأب بأبنائه، من خلال تبوث النسب أو إلحاق أبنائه به، وفي نفس الوقت يحق له رفض التزوج بأمهم، ولا يترتب عن هذا الرفض أي جزاء قانوني.

<<<

النساء وضعف الولوج إلى مجال الرياضة

زينب السايح

لطالما طرح السؤال حول ندرة النساء الرياضيات في المنطقة العربية والمغاربية. ففي الغالب نسمع عن رياضات يتربع على عرشها ذكور وهناك رياضات أخرى يغيب فيها اسم النساء لأنها أصبحت حكرا على الذكور وهذا راجع إلى مجموعة من السياسات التمييزية التي تسنها القوانين والأعراف والثقافة المحافظة التي تستمد قوتها من الدين تارة ومن طبيعة الأنظمة السياسية تارة أخرى، والتي تتغذى على تهميش النساء وإقصائهن في محاولة لعزلهن عن المشاركة في الحياة العامة. لكن خروج النساء للعمل ومطالبتهن بحقوقهن ساهم كثيرا في رفع حاجز الطابوهات على مجموعة من المجالات التي كانت حكرا في السابق على الذكور دون النساء خاصة مجال الرياضة. إلا أن هذا المجال مازال يعرف تمييزا مبنيا على الجنس بالرغم من كل ما حققته النساء بفضل نضالهن من أجل المساواة التامة بين الرجال والنساء. في هذا المقال سنبرز أهم العوامل التي جعلت النساء في المغرب تحديدا يبطئن الخطوات في مجال الرياضة بالرغم من وجود أسماء بارزة كسرت القاعدة وتسلقت سلم النجاح إسوة بأخيها الرجل. كما سنقف عند اهم التحديات التي مازالت تنتظر المرأة الرياضية حتى تتبوأ مكانتها في عالم الرياضة.

بالرغم من التحولات العميقة التي عرفها مجتمعنا المغربي والتطورات التي عرفها قطاع الرياضة بالمغرب وانفتاحه على العالم وسنه لقوانين منصفة إلى حد ما للمرأة، مازال هناك حيف كبير يواجه النساء ويحول دون تمكنهن من ممارسة الرياضة وتألقهن في هذا المجال. إن النضالات النسائية والتضحيات الجسام التي قامت بها المرأة المغربية من أجل رفع جميع أنواع التمييز ضدها، كان لها التأثير الإيجابي نحو اقتحام المرأة عالم الرياضة. فالرياضة إذن هي جزء لا يتجزأ من الصراع العام والكفاح من أجل المساواة، وكذا جزء من المكاسب التي نالتها النساء على علاتها.

باعتبار المغرب بلدا تبعيا سياسيا للخارج، ما فتئ يستغل الرياضة كواحدة من الأسلحة لتبييض ماء وجهه في المنتديات الدولية وتوظيفه في تجميل جرائمه وإيهام المنتظم الدولي بإيلائه اهتماما للرياضة. ففي كل مناسبة عيد المرأة، يتغنى المغرب بالإنجازات التي قدمتها المرأة الرياضية في هذا المجال. غير أن الواقع غير ما نراه على شاشات التلفزات المغربية وبعيد كل البعد عن الحقيقة المخفية.

غياب الإرادة السياسية:

إن ضعف ولوج النساء إلى الحق في ممارسة الرياضة راجع إلى غياب الإرادة السياسية للمغرب. والذي يتجلى في بطء مسيرة التنمية والتقدم وعدم إقرار المغرب بالمساواة التامة بين المرأة والرجل ممارسة وقانونا، وكذا تهميش دور المرأة في الحياة العامة وهدر حقوقها في التعليم والصحة والسكن والعمل وضعف الميزانيات المخصصة لها وغياب برامج مشجعة. كلها أسباب تعوق تطور النساء ولا تخول لهن ممارسة الحياة بشكل أفضل وهو ما يؤثر على مجال الرياضة. فعدم تحرر النساء وعدم الرفع من مكانتهن في المجتمع سيكون دوما حاجزا أمام تطورهن في كل المجالات ولاسيما الرياضة.

إن الدور الموكول إلى المغرب في التسريع من عمليات الخوصصة وتطبيق املاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، سيكون له وقع سلبي على تطور المجتمع واضطهاد فئات واسعة من الشعب لاسيما جنس النساء الذي أصبح عرضة لكل السياسات التفقيرية المنهجة بغية اضعافهن وجعلهن مجرد أداة لخدمة الاسواق العالمية وهو ما يفسر توسع ظاهرة بلترة النساء واستغلالهن كيد عاملة رخيصة داخل الشركات العابرة للأوطان وبأجور زهيدة.

الحرمان من الحق في التعليم:

إن الموقف الذكوري من تعاطي النساء للرياضة، هو امتداد لعقلية ذكورية ضاربة في التاريخ، مازالت تستمد سلطتها من الثقافة السائدة التي تكرسها اليوم الطبقة السائدة عبر أجهزتها سواء المدرسة أو الاعلام أو المسجد. وبالرغم من مطالبة القوى الديمقراطية بتحديث التعليم وجعله علميا متطورا وعلمانيا، إلا أن الدولة مازالت تتعنت في الاستجابة لهذا المطلب وهو ما يفسر وجود نصوص تمييزية بين النساء والرجال داخل المناهج الدراسية وكذا الخطاب العنصري اتجاه النساء في المساحد والاعلام. بالاضافة الى ضرب الحق في التعليم لآلاف الطفلات بالرغم من تبجح الدولة بخطاب الزامية التعليم بالنسبة للاطفال. كل هذه السياسات التمييزية كانت ومازالت عرقلة أمام ولوج النساء الى ممارسة الحق في الرياضة.

فالتعليم المبني على المساواة سيكون مدخلا حاسما في التهيئة الذهنية والنفسية والفكرية لإحداث تغييرات في التعامل مع المرأة ومع الحرية ومع الفضاء العام بما فيه الملاعب والقاعات الرياضية.

إن العمل على تجاوز هذه النظرة الذكورية للمرأة الرياضية، هي معركة كبيرة تخص المجتمع ككل بنسائه ورجاله. إنها معركة من أجل الديمقراطية والمساواة الفعلية.

التحرش الجنسي:

مازال التحرش الجنسي يعتبر عرقلة امام تقدم النساء في أوطاننا ولاسيما في مجال الرياضة. بالرغم من غياب احصاءات تثبت صحة هذا القول والذي يمكن أن نرده إلى الخوف الذي يلازم الرياضيات من انتقام المدربين لهن والذي يمكن أن يصل الى درجة الاقصاء من المشاركة في المباريات والمسابقات، ما يجعل النساء يرضخن تحت هذا الواقع لكل الممارسات المذلة أو انسحابهن من ممارسة الرياضة بصفة نهائية.

وفي تحقيق أجراه عدنان الغربي لموقع البيان الرياضي أكد ان"عالميا، وصلت ظاهرة التحرش الجنسي الذي تتعرض له الرياضيات إلى مستويات مقلقة، حيث أثبتت دراسة فرنسية أجريت على 117 لاعبة أن 8% منهن تعرضوا للتحرّش من طرف مسؤولين أو من زملاء لهن، وأكدت دراسة كندية شملت 226 رياضياً ورياضية أن 20% عانوا من هذه الظاهرة، وأشارت الدراسة نفسها إلى أن جدار الصمت بدأ ينكسر شيئاً فشيئاً وأن عدد الشكاوى في تزايد، وفي دراسة نرويجية أخرى شملت 572 رياضية من لاعبات النخبة، أكدت 33% منهن تعرضهن للتحرش الجنسي من زملاء لهن ومسؤولين إداريين أو فنيين، وكشفت دراسة دنماركية أن 13،5% من مجموع 253 لاعبة وطالبة في الرياضة أكدن وقوع حاثة تحرش ضدهنّ، فيما أكدت 1،9 % من مجموع 210 لاعبة أمريكية أنهن تعرضن للتحرش من قبل مدربيهنّ.

وبالطبع لم ينس العالم فضيحة طبيب منتخب الجمباز الأمريكي، لاري نصار، الذي اعتدى على ما لا يقل عن 265 شابة خلال 20 عاماً تحت غطاء علاجات طبية، والعديد من حالات الاعتداء والتحرش الجنسي التي ارتكبها مدربون ومسؤولون، منهم مدرب في كرة القدم بجامعة بنسلفانيا الحكومية كان يستغل الأطفال جنسياً لفترة طويلة وهي القضية التي عرفت بفضيحة «جيري سانداسكي» التي تم الكشف عنها في عام 2012، إضافة إلى فضيحة التحرش بلاعبات المنتخب الأفغاني لكرة القدم في 2014"

غياب بنيات تحتية:

حسب تصريح الخبير الرياضي يحيى السعيدي لموقع اليوم 24 فإنه يقر بضعف تنزيل توصيات مناظرة الصخيرات. "الاستراتيجية التي أعدت بعد المقاربة التشاركية في الندوة الوطنية للصخيرات في أكتوبر 2008 خرجت بتوصيات ترجمت إلى توجهات عامة، لكن للأسف الشديد هذه الإستراتيجية لم تنزّل إلى أرض الواقع، فبعد 10 سنوات مازلت دار لقمان على حالها، لأننا لم نطبق منها سوى 1 في المائة، علما أنها حددت سنة 2020 أفقا لتنزيل جميع برامجها.

فمثلا الرهان كان هو الوصول إلى 5 ملايين ممارس في شتى التخصصات الرياضية، لكن اليوم، رغم أننا لا نتوفر على أرقام رسمية إلا أن هناك أرقام لدى الجامعات الرياضيات يمكن الاستناد عليه، فلم يتجاوز عدد الممارسين المرخصين للرياضة 263 ألف (0.007 من إجمالي الساكنة)، وهذا يعني أننا مازلنا أمام عجز مهول لبلد تعداد سكانه 34 مليون نسمة.

أيضا على مستوى البنية التحتية، الاستراتيجية وضعت إنجاز 50 ألف منشأة رياضية في أفق 2020، اليوم لم يتجاوز الرقم 700 منشأة رياضية، لهذا فالاستراتيجية المنبثقة عن المناظرة الوطنية ظلت حبرا على ورق."

في تقرير آخر أعده البرلمان المغربي سنة 2021 أكد على عدة اختلالات وفساد مالي شاب مشاريع الجامعة الملكية لكرة القدم ومشاريع وزارة الشبيبة والرياضة ومشاريع الجامعة الملكية لألعاب القوى المكلفة بإنحاز حلبات ألعاب القوى. التقرير وقف عند غياب الحكامة في التدبير وفي غياب معايير الجودة وطالب من كل الأطراف احترام التزاماتها من أجل استكمال الأوراش في حين مبدأ المحاسبة كان غائبا.

أما بخصوص المؤسسات التعليمية العمومية، فهناك شبه إجماع على غياب الاهتمام بالملاعب الرياضية وتهيئتها مما يقلل من تشجيع الممارسات للرياضة. بالإضافة الى غياب بنيات تحتية رياضية في الأحياء الشعبية، اللهم بعض الملاعب البئيسة التي يحتكرها الذكور دون النساء.

ما العمل؟

أمام هذا الوضع، يتحتم علينا كمناصرين وكمناصرات لحقوق النساء إلا أن نطرح سؤال ما العمل، حتى نتمكن من الاجابة على هذه المعضلة التي تحول دون تمكن النساء من الوصول الى ممارسة حقوقهن كاملة وخاصة في مجال الرياضة كمجال يمكن النساء من تطوير أنفسهن ويمتعهن بالصحة النفسية كحاجة ضرورية وملحة لمواجهة الصعاب.

إن التطور في هذا المجال رهين بتحرر النساء وتحرر النساء رهين بتحرر المجتمع. فالنضال من أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة والديمقراطية مداخل أساسية لأي تحرر. فالمعركة من أجل ولوج النساء الى جميع المجالات دون تمييز وخاصة مجال الرياضة مرتبط بمدى وعي النساء بدورهن في النضال العام من أجل اسقاط كل القوانين المكبلة للنساء والقضاء على النظرة الدونية للنساء وانخراطهن في الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء مجتمع المساواة ●

>>>

III – استنتاجات وملاحظات:

– لا يوجد أي قانون خاص يعترف بالأم العازبة بل لا يوجد مصطلح الأم العازبة في أي قانون من القوانين الجاري بها العمل.

– لا يوجد قانون ومساطر موحدة يسمحان للأم العازبة باختيار أسم الأب أو اسم عائلي لأبنائها برضاها الحر بل توجد فقط مذكرات لذلك.

– تعدد وتعقد المساطر المتعلقة بتسجيل الأبناء غالبا ما يدفع الأمهات العازبات إما إلى عدم تسجيل أبنائهن أو التخلي عنهم.

– الشيء الإيجابي في هذا القانون هو أنه أصبح من حق الأم العازبة أن تمنح اسمها العائلي لأبنائها وهو ما لم يكن مسموحا لها به في القانون القديم الذي كان يشترط عليها ألا تمنح اسمها العائلي لأبنائها إلا بموافقة من أبيها أو أخيها أو ابن عمها ... "من الذكور"، على أن تكون هذه الموافقة مكتوبة ومصادقا عليها من طرف السلطات المختصة.

• إن الأم العازبة غالبا ما تكون هي الضحية عندما ينتج عن علاقة "حميمية" أو "اغتصاب" حمل يتنكر له الرجل وخاصة حينما تكون ظروفها المادية والمعنوية لا تسمح لها أو تؤهلها لاستيعاب الوضع الجديد الذي، في منظور المجتمع الذكوري، يجلب "العار" لها ولأسرتها ككل.

انطلاقا من كل ما تقدم يتبين أن ظاهرة الأمهات العازبات هي ظاهرة معقدة ومتنامية بشكل متزايد نتيجة للعوامل المذكورة، تتحمل فيها الدولة المسؤولية بسبب طبيعتها الطبقية المعادية لحقوق شعبنا بصفة عامة ولحقوق المرأة وفي قلبها حقوق المرأة العازبة بصفة خاصة، والتي لا تتوفر على أية إرادة سياسية تتبنى، من خلالها، بشكل شمولي معاناة الأمهات العازبات في المغرب وتعمل على إيجاد حلول ناجعة لها وهو ما يفرض على كل مناضلات ومناضلي شعبنا المساهمة في التعريف بحقوق الأمهات العازبات والنضال من أجلها ضمن النضال العام من أجا كافة حقوق شعبنا التواق للحرية والكرامة والعدالة والمساواة الفعلية، وطبيعي أن كل ذلك لن يتحقق إلا في ظل نظام اشتراكي علماني يقر بحقوق الإنسان في أبعادها الكونية غير قابلة للتجزيئ.●

حين تطير الحمائم عاليا !

جواد ذو الهمة

في الوقت الذي يظل فيه المنتخِبون من المغاربة يفسرون رؤياهم في سجن السياسة! بين من ينتظر ثمن البطالة، ومن يترجى أموال الإعالة، ومن طارت أحلامه على وعد حمامة!

تُظهر الحكومة وجهها المخزني ضاربة عرض الحائط العقود والوعود والعهود!

بينما كان علال والجيلالي (فئات مجتمع تبيع صوتها ب 200 درهم) يطمئن لوزنه ما إذا كان الدجاج قد أسفر عن نتيجة مُرضية، تجعل البطن بادية! يصدمه وجه السياسة بتعابير جديدة!

هذه التعابير كانت نتيجة الظل الذي صنعته "كمامة العدالة" لتعود الحمامة بشيء أخف تستطيع بمقتضاه أن تتجول في الأرجاء!

لكن وغير بعيد عن المصباح المنهزم والحمامة الطائرة، ثمة انهزمات عديدة للشعب المغربي في زقاق السياسة! فبدل البحث عن مكاسب جديدة تدور الرحى وتعود لنقطة البداية بين مسؤول توخى حماية حقوقه بغلاف مصالح المواطن.

فليست الغاية من إزالة الكمامة واستبدالها بقرارات الحمامة سوى "مبيض" أو "ممحاة" تنسي المغاربة البرامج الانتخابية المسطرة، وترمي بهم في صراع التفاهات.

فعوض الحديث عن الإصلاح وتطبيق الاستراتيجيات، ما نزال نحارب من أجل الحرية في بلاد تتغنى بالديموقراطية والرأي.

وبين جرعة أولى وثانية وثالثة تضيع الكثير من الحلقات التي كونت أصفادا أحكمت خناقها على المواطن المغربي، وجعلته يفكر أن حريته في كسر أغلاله فقط، وليس في خروجه من سجن الخطاب والنسيان.

فبدل تحقيق مكاسب جديدة يظل يدور في حلقة مفرغة! من دون وعي أو إدراك، وليس ذلك لشيء سوى لأنه "كيحشم" ومعندوش مع الصداع".لذلك نرجو من الحمامة أن لا تنس عشها الأول في أسقف الكادحين.

ليلة في فرعية نائية

حسن شكري

الثلث الاخير من الليل أو يزيد، نفدت اخر سيجاراتي ورحت أحملق تحت ضوء الشمعة أعد اعقاب السجائر، براد شاي بارد وكأس فارغة وأربعة جدران ترد إلي صدى صوتي كلما صرخت في وجه الظلام: بئس أن تعيش معلما في فرعية نائية...فكرت مليا، هل كل من عاشوا في هذا البيت المهترئ وقضوا فيه قسطا من عمرهم سيحاسبون ويدخلون جهنم للمرة الثانية، أضحك لوحدي من غباء سؤالي استرجعت بعض الذكريات لعلها تطوي ما أمكن ما تبقى من ليلي ولكن قبل كل انتشاء بذكرى عابرة، تسيطر على تفكيري ليالي قادمة ستكون أسوأ وأسوأ، نهضت إلى المرحاض أعد الخطوات ورجعت أعدها تغير عددها بين الذهاب والإياب أعدت الكرة ضحكت بصوت عال على حالي، ربما أولى ارهاصات الجنون، اصبح تفكيري مشوشا أكثر، نظرت من النافذة الوحيدة للغرفة المطلة على المقبرة لا فرق بين سكون القبور وسكون غرفتي لا فرق بينهما في شيء اللهم الراحة التي ينعم بها أهل القبور، هل هم فعلا رفاث أو رماد أو انهم يتجولون تحت هذه المساحة الشاسعة أو هم نيام ينتظرون الحساب كما انتظر التخلص من جحيم الوحدة، المذياع الذي لطمت به الحائط ليلة البارحة ارتفع صوته بغثة إنها اخر الساعة نشرة الاخبار من راديو سوا اقتربت قليلا كان أول خبر يذيعه هو مقتل جنود عراقيين خلال حرب الخليج الثانية ... لم اعر الخبر اي اهتمام، فأنا كذلك جثة عفنة لجندي فاشل . ....

ضوء الصباح أكثر سطوعا، صوت الراعي خلف القطيع يعلو شيئا فشيئا، ربما سيمر خلف المنزل، قفزت من مكاني انظر من النافذة ... "دا احمد" رجل يفوق الاربعين من عمره قصيرة القامة نحيل البنية يضع

عصاه على كتفيه ويغني، ركزت نظري على وجهه الشاحب تحت ضوء الصباح يبدو سعيدا لا اريد أن اعرف سر سعادته، اشرت إليه فجاءني يجري طلبت منه سيجارة فابتسم ثم قال لا أملك مالبورو ولا ماركيز إنني أدخن كازا.

ابتسمت أنا الاخر: امنحني واحدة مما لديك ولو كانت سما ناقعا....

أخذت السيجارة بين أصابعي ضغطت عليها أنها ككيس قش، دخنتها بدون توقف. احكمت اغلاق النافذة ثم خلدت للنوم. في انتظار ضجيج ينسيني الوحدة مؤقتا.

الثقافة والتغيير

ثقافة اليونان الدائنة

نور الدين موعابيد

صحيح أن "حوار الحضارات"، مشروط ب "المثاقفة"، إذ ساهمت شعوب قد يخطئها العد في بناء ما حققته البشرية من إبداعات وابتكارات، وطفرات نوعية.. وصحيح أيضا أن شقص اليونان في ذلك، شقص واف، كاف، شاف، لأننا مدينون لبلد أثينا.. وهو ما دفعني إلى أن ألامس بعض تأثير حضارة الإغريق في الفكر الحديث.

من الأقوال التي احتفرت في ذاكرتي أخاديد بعيدة الغور، مذ كنت طالبا مشاغبا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية قول: Roland Barthes إن النصوص كلها ترتد إلى نص واحد، هذا القول الذي أكدته ظاهرة التناص بدءا من اعترافات قدامى الشعراء (يتصدرهم امرؤ القيس، زهير، المتنبي..)

وهو ما قادني إلى أن أسائل أي نص أحظى بقراءته. وبما أن من الباحثين من لخص الفكر البشري الحديث في الثالوث: ماركس مجترح "فائض القيمة"، نيتشه صاحب "السوبرمان"، فرويد (مكتشف) "اللاوعي"، فإنني أقترح ملامسة أصل فكرة السوبرمان، اليوناني مستندا إلى الأساطير الواردة في أدب الملاحم.

وقبل ذلك دعني أحاول إضاءة مفهوم: ق/و/ة، على الرغم من كونه مفهوما إشكاليا، مركبا يثير من التساؤلات ما لا يجيب عن أكثره.

القوة إمكان. و وسع (استطاعة)، أو هي قدرة ثنائية حركة/سكون، يرى لالاند في قاموسه أن مفهوم قوة، المستعمل بحق، وبغير حق، دون أي تعريف، يغدو خطرا على لغة العلم، ويمكنه أن يكون خطرا حتى وإن جرت محاولات تعريفه.. "(موسوعة لالاند الفلسفية. خليل أحمد خليل. منشورات عويدات. بيروت/باريس .ط: 02. 2001.ص. ص: 512.511).

تتأرجح القوة بين "الفيزيقي"، و"العضلي"، و"الذهني"، و"الخلقي". وهي وثيقة الصلة ب "الإرادة"، حميمة الإنصات إلى "الرغبة"، وتكتمل ب"الدراية"le savoir..بل إنها تتمظهر تمظهرات مختلفة منها تمثيلا لا حصرا :القوة التعيينية، والقوة الجوانية، والقوة الناعمة التي توازي مفاهيم موغلة في التمويه من قبيل "الحرب الناعمة"، "الفوضى الجميلة"،و"الأسلحة الذكية"، و"النيران الصديقة"..

ومهما يك أمر القوة، فإنه يمكن أن نلاحظ أنها -القوة- "مؤدلجة" حتى التخمة.

نقرأ في الأدبيات الماركسية "قوة العمل"، "ميزان القوى" بما لهما من تأثير في علاقات الإنتاج المحددة بنوع الملكية.

والظاهر أن القوة في الأساطير اليونانية نسبية، وهي وليدة اشتراطات زمكانية متغيرة.

ردت "ديميترا" على "زيوس": ((..لكنك دمرت كوكب الأرض عشرات المرات، بل مئات المرات.. وفي كل مرة كنت تقول لي، "لقد طويت الأرض كي أعيد إنشاءها، كي يولد الإنسان المتفوق.. كي يولد بطل الحياة.. كي يولد بطل التكوين..)) (الإلياذة والأوديسة. مجدي كامل. دار الكتاب العربي. دمشق/القاهرة.ط:02.السنة:2009.ص:264).

وتعتبر تلك الأساطير الإنسان المتفوق منحدرا من الحياة، وعبرالحياة يمضي، فلا يمكن أن يكون مصدره الأدغال والأوكار والسفوح.. إلا أن "ديميترا" زوج "زيوس" تعترف بشفافية نادرة بأنه (لن يولد الإنسان المتفوق، وسيبقى "هادس"، إله الجحيم،يترع كؤوس اللذة المعتصرة من آلام البشر). (نفسه،ص:264.).

والأخطر أن يقول "هادس": إن معيار قبوله أن ينتسب الرجال إلى سلطانه، هو معيار القوة، وليس معيار الحق. (نفسه،ص:265،بتصرف.)

إلا أن توظيف المفهوم لم يعرف توظيفات متجانسة، لاسيما أن الدارسين، المتتبعين لاحظوا تأثير "الإنسان الخارق" في السياسة النازية (الجنس الآري أنقى الأجناس...ألمانيا فوق (الجميع))...

لعلك -أيها القارئ الفطن- انتبهت إلى أن الإنسان المتفوق إنسان واقعي، في منظور بعض الآلهة على الأقل.. ومن جرأة "ديميترا" أنها تستهجن الدكتاتورية حتى ولو كان مصدرها علويا (السماء)، حين تدعو إلى محاكمة الآلهة.

القوة الحقيقية هي قوة العقل الناقد، مما يعزز النقلة النوعية من الطبيعة إلى الثقافة.

هكذا نفهم لماذا اعتبر العرب Aristote: "المعلم الأول" لاسيما مقولاته العشر ذات الأيادي البيضاء، السابغة..

أكتوبر 2021.

تستضيف الجريدة في هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة الرياضة بالمغرب، الرفيق أمين لقبابي طالب ماستر في معهد الإعلام المهني السمعي والبصري، عضو اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي ومناضل حقوقي، نحاوره حول واقع الرياضة ببلادنا ومدى تحكم الأجهزة المخزنية والأحزاب الملتفة حولها في السياسة المتبعة في مجال الرياضة وانعكاس ذلك على آداء الشباب والانجازات الرياضية.

1 - كيف يمكن تقييم الرياضة المغربية اليوم؟

بداية، أشكر الرفاق والرفيقات في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي على استضافتهم الكريمة، وعلى اهتمامهم بقضايا الشعب المغربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتخصيصهم ملفات عديدة، متنوعة ومهمة وأرجو لجريدتكم جريدة الاعلام البديل الدوام في تأدية رسالتها النضالية والإشعاعية التنويرية.

قبل الحديث عن تقييم لقطاع الرياضة المغربية لابد من ذكر أهمية قطاع الرياضة في المجتمع وأن الرياضة ليست قطاعا ثانويا او ترفا كما يعتقد البعض، بل هو قطاع حيوي ومهم وأساسي واعتبره مثل القطاعات الحيوية (كالصحة والتعليم والتشغيل والثقافة ...) ، اما بخصوص التقييم للرياضة المغربية اليوم فإنها تعيش أزمة حقيقية في ظل قطاع مهيكل تتحكم فيه الدولة بشكل عشوائي وبنتائج كارثية وتسيير هاوي لرؤساء الجامعات في تعاطيها مع جل الأندية الرياضية وفي مختلف الرياضات ، مما لاشك فيه أن الأزمة التسييرية التي يعيشها قطاع الرياضة المغربية ، ليس وليد الصدفة وإنما هي مركبة ومعقدة، بحيث تتداخل فيها زمرة من الإتجاهات والنظريات، بين من يرى بأن الأسباب تكمن في الشق السياسي وبين من يرى بأن الأسباب تكمن في الشق الإقتصادي والتدبيري ،وبين هذا وذاك تتبلور أمامنا مجموعة من الأسباب المتبلورة على الساحة الرياضية الوطنية.

2 ماهي أبرز التحديات والمشاكل التي يعرفها قطاع الرياضة المغربية؟

من بين أبرز التحديات والمشاكل المتخبطة التي يعرفها قطاع الرياضة اليوم هو غياب رؤية واضحة ببرنامج احترافي للنهوض بالرياضة للوزارة المشرفة على القطاع ومن بين أبرز المشاكل نجد:

- ضعف التكوين يفسر هذا المعطى بكون أغلب المسيرين المغاربة الذين يديرون شؤون الأندية بمختلف الرياضات يفتقرون للتكوين الجيد والاحترافي الذي يخول لهم ممارسة مهامهم بنشاط وتفاني. ويكتفون ببعض الدورات التكوينية، والتي تغيب فيها أبسط الأدبيات التسييرية الرياضية، كالطريقة التي يجب إتباعها أثناء وضع تخطيط لأهداف الفريق ودراسة الإمكانيات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق هذه الأهداف أو تكييف طبيعة الأهداف مع الإمكانيات المتاحة وحتى كيفية وضع حلول استعجالية في حالة تعرض الأندية لطارئ فجائي، وأيضا تبيان كيفية استثمار الإنجازات التي يحققها الفريق في إنعاشه اقتصاديا وضمان استقراره إداريا. كل هذه الإرهاصات وغيرها يتم إغفالها في الدورات التكوينية المار ذكرها، ويتم الاكتفاء فقط بتلقين بعض الدروس الابتدائية في التسيير الرياضي بدلا من وضع برنامج تدريبي متكامل العناصر؛

- تهميش ممنهج ومقصود للوزارة المشرفة على القطاع (وزارة الشبيبة الرياضة) لرياضة على حساب رياضة أخرى في الإشراف والتتبع وصرف الميزانية؛ وهنا نجد تفضيل وإعطاء الأولوية وصرف ميزانية ضخمة بملايين الدراهم لكرة القدم على باقي الرياضات (كرة السلة، كرة اليد ...)؛

- تهميش وعدم تشجيع ودعم المواهب الرياضية لأبناء وبناء الشعب في الأحياء الشعبية الفقيرة والمهمشة مع التكلفة العالية لانخراط أبناء الفقراء في الأندية الرياضية؛

- غياب برنامج واضح بأهداف مسطرة للأوضاع الكارثية التي يعرفها قطاع الرياضة اليوم، فمنذ الاستقلال الشكلي الرياضة المغربية تعرف نتائج مخيبة وجد كارثية؛

- عدم الاهتمام بالفئات الصغرى في الأندية الرياضية.

3 هل قطاع الرياضة متحكم فيه من طرف النظام المخزني؟

بصريح العبارة وبكل وضوح أقولها في جملة واضحة "عندما تفسد السياسة الرياضة "، منذ الاستقلال الشكلي عرف قطاع الرياضة بالمغرب وخصوصا في أندية كرة القدم تغول السياسة وتحكم المخزن ، وحتى قبل ذلك التاريخ، حيث أسس المخزن أندية رياضية أثناء فترة الحماية؛ فإذا كان بعض أصحاب السياسة بالمغرب، قد اخترقوا جدار الرياضة وتسلقوا منازلها، وأصبحوا يسيرون جامعات وأندية وفرقا، ويشكلون مكاتبها على "مقاساتهم أحيانا"، وهو ما يجعل الحياد المطلوب لدى الفرق الكروية ينعدم في كثير من النماذج والوقائع، فإن العديد من المتتبعين يراهنون على أن المخزن يجب أن يزيل يده عن الرياضة بما يجنبها من الوقوع في المآزق "السياسوية".

4 ماهي أبرز مظاهر الفساد الرياضي المغربي؟

أبرز مظاهر الفساد الرياضي في المغرب تتجلى في عدم شفافية ميزانية الأندية الرياضية وإتاحتها للرأي العام للاطلاع عليها عبر الوصول إلى الحق في المعلومة للمتتبعين للشأن الرياضي، بالإضافة إلى التلاعب في نتائج بعض المباريات خصوصا في رياضة كرة القدم اللعبة الأكثر شعبية بالعالم، حيث أصبحت الموارد المالية في الأندية تخضع لأشخاص ولا يكون هناك أي رقيب أو حسيب عليها، وأصبحت الأموال تهدر بشكل عجيب وغريب وأصبحنا نرى أعمال سمسرة وغيرها، وشراء أندية لتبييض الأموال.

استغلال بعض الساسة المغاربة لمجال كرة القدم من أجل الترويج للحملة الانتخابية للأحزاب الإدارية، قصد الحصول على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات المخزنية، هذا المؤشر يساهم في تقويض الممارسة الكروية في المغرب، مما يؤدي لنتائج كارثية

5 كيف يمكن تقييم الحركية (الالتراس) بالمغرب؟

الألتراس كحركة جماهيرية مشجعة ومنظمة داخل الملاعب أبانت في السنوات الأخيرة عن وعيها السياسي والاجتماعي والدليل على هذا هو رفعها لرسائل احتجاجية ذات طابع سياسي واجتماعي، بالإضافة إلى تغنيها بأهازيج وشعارات تعبر عن هموم الشعب، كل هذا يجعل المخزن يشدد عليها الخناق ويقمعها ويعتقل أفرادها ويروج عبر الإعلام المخزني والجرائد الصفراء عبر أقلامه المأجورة لمجموعة من الإشاعات بهدف تصفيتها لأنها تساهم بشكل كبير في رفع وعي الشباب وتقدم ورقي الرياضة المغربية.

6 هل هناك تحكم مباشر لأندية كرة القدم من طرف الأحزاب الادارية؟

أكيد هناك تحكم مباشر ويكمن هذا في استغلال بعض الساسة المغاربة لمجال كرة القدم من أجل الترويج للحملة الانتخابية للأحزاب الإدارية، قصد الحصول على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات المخزنية، هذا المؤشر يساهم في تقويض الممارسة الكروية في المغرب، مما يؤدي لنتائج كارثية نسرد منها:

- تقهقر مستوى الفريق؛
- تدني قيمة اللاعب؛
- إصابة الخزينة المالية للفريق بالاستنزاف.

وغالبا ما تهدف سياسة هؤلاء الرياضية إلى تحقيق الربح المادي وتوسيع دائرة النفوذ ليس إلا، بسبب عدم وجود ترسانة قانونية كبيرة يمكن التعويل عليها من أجل التصدي لمثل هكذا منغصات، حيث تفتقر الأندية للمراقبين القانونيين الذين يسهرون على مراقبة عملية تطبيق مقتضيات النظام الداخلي للفريق ومدى مطابقته لقانون الجامعة الأم. إلا أن غالبية التشريعات التي تسن في الحقل الكروي المغربي لا يتم العمل بها بشكل فعلي، وبالتالي فهي تفقد قوتها الإلزامية، وتبقى مجرد اجراءات وقتية، إيهامية، تعطي انطباعا لدى الاتحاد الدولي للعبة بأن المغرب يخضع تجهيزاته الداخلية لمتطلبات الاتحاد الأب. ولا ننسى بأن التشريعات في المجال الكروي المغربي قليلة. ولا يوجد قانون ينظم مجال التسيير الرياضي باستثناء قانون 30.09 الصادر بتاريخ 24 اغسطس 2010والمتعلق بالتربية البدنية والرياضة، أما باقي القوانين فقد شملت المجالات التالية دون غيرها: التدريب ،التحكيم ، دفتر التحملات، المراقبة الطبية للاعبين.

مشروع قانون المالية
تكريس الدولة "اللا اجتماعية"

محمد شاعر

تستمر الدولة المخزنية في سياساتها اللاشعبية المملاة من قبل المؤسسات المالية الامبريالية التي تخدم المصالح الرأسمالية العالمية والرأسمال المحلي التبعي ،وتضرب بقوة إمكانيات تحسين ظروف عيش الطبقات العاملة وعموم الكادحين والشرائح الفقيرة من المجتمع المغربي بل، فئات عريضة من الطبقة الوسطى .ولعل المتصفح للوهلة الأولى لقانون المالية لسنة 2022، يستنتج هذا التوجه الذي يبرز في نفس الوقت أن الوعود الانتخابية كان الغرض منها ضمان مشاركة شعبية في انتخابات لم تكن لها اي مصداقية منذ انطلاق ما يسمى ب"المسلسل الديمقراطي "آواخر السبعينيات .

فقد غابت كل الوعود التي كانت تتبجح بها الاحزاب المخزنية والممخزنة إبان الحملة الانتخابية لانتخابات 8 شتنبر، وغابت كل مطالب الجماهير الشعبية عن قانون مالية سنة 2022. فلا أثر لما كان "الوزير الاول" المعين يصدح به في جولاته الانتخابية من زيادة في أجور الأساتذة، ولا زيادة في أجور أي فئة من العمال والمستخدمين والموظفين. ولم يتضمن اي فصل من فصول القانون أو التصريح الحكومي وعود بعض مكونات الأغلبية بإدماج الأساتـــذة المتعاقدين،وصمت نزار بركة (امين عام حزب الاستقلال) عن الكلام عن هذا الوعد الذي ظل يصرح به منذ اكثر من سنة لاستقطاب هؤلاء الأساتذة، دون ان يستطيع حتى تضمين التصريح الحكومي وعدا بحل المشكل. واكثر من الإخلال بالوعود، يتبين من خلال قانون المالية أن الدولة سائرة في ضرب القدرة الشرائية للمواطنين، وهي عملية انطلقت عمليا حتى قبل عرض مشروع القانون بالزيادة المباشرة في أسعار عدة مواد أساسية مثل زيت المائدة وأنواع من مشتقات الحبوب ومشتقات الحليب والمواد البترولية، وسيكرس القانون المالي هذه الزيادات ،حيث يتضمن زيادات في الرسوم الجمركية لمواد أساسية مستوردة مما سيرفع سعرها في الأسواق المحلية، كما يتضمن ضرائب داخلية على الاستهلاك والتي ستمس الأجهزة المنزلية الكهربائية والالكترونية ، وستزيد تكاليف جديدة تثقل كاهل المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر. ووفي مجال الشغل ، الذي تأثر كثيرا بجائحة كورونا و بضعف مجهود الدولة في الحفاظ على فرص شغل اليد العاملة والمستخدمين خلال الجائحة، فإن البطالة ضربت أطنابها، لتتفاقم إلى نسبة تعتبر دوليا في المستوى المرتفع وهي نسبة تزيد عن 12%،حسب الأرقام الرسمية نفسها. ورغم ذلك ظلت أرقام القانون المالي في مجال التشغيل العمومي جد هزيلة ، ولم يتجاوز الرقم الإجمالي للتوظيف العمومي 26860 الف منصب أغلبها في الجيش والأمن، وحتى بالنسبة للعدد الإجمالي لمناصب الشغل الذي جاء في التصريح الحكومي والمستهدف من خلال الاستثمار العمومي والخاص، فإن معدل النمو الاقتصادي المتوقع لن تمكن من تحقيق حتى نسبة 50 في المئة منها، الأمر الذي سيعمق ازمة العطالة خاصة بين الشباب . يتحدث القانون المالي عن الدولة الاجتماعية ،لكن قراءة لأرقامه تفند هذا الشعار بل إنها تعزز التأكيد ان الدولة مفترسة "لا جتماعية " ،حيث إن القطاعات الاجتماعية لن تستفيد إلا من اعتمادات هزيلة بعيدة عن الحاجيات الحقيقية لهذه القطاعات ،ومن مناصب شغل جد ضعيفة ، ومثال قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة مثال صارخ ،فقد خصص القانون أقل من 400 منصب شغل عمومي للقطاع وفي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم يتعد 800 منصب شغل، اما الاعتمادات المخصصة للقطاع فإن رقم 50 مليار درهم، الموزعة بين نفقات الموظفين والأعوان ونفات المعدات ونفقات مختلفة ، يبقى رقما عاجزا عن ضمان تأطيرجيد لأزيد من 8 مليون تلميذ وطالب . ونفس حالة التعليم تنطبق على قطاع الصحة فالدولة "اللاجتماعية" لن تضيف إلى الموارد البشرية للقطاع سوى 5500 منصب في الوقت الذي لا زالت البلاد تعاني من نقص كبير في التأطير الطبي الذي يبقى معدله الوطني بعيدا عن المعايير الدولية ، ففي المغرب يبلغ هذا المعدل1741 نسمة لكل طبيب (المعيار الدولي هو 4،4 طبيب لكل ألف نسمة) ،أما مجموع الاعتمادات المخصصة للقطاع فلا تتعد حوالي 16،8مليار درهم ،وهو أيضا رقم بعيد عن تلبية الحاجيات الدنيا من الخدمات الصحية في وقت يعرف القطاع الصحي نزيفا على مستوى الموارد البشرية وتدهورا للتجهيزات الصحية ويحتاج إلى أزيد من 50000 سرير . ولم يختلف هذا القانون عن سابقيه من حيث استمراره في رهن السيادة الاقتصادية والمالية للبلاد من خلال الإصرار على اللجوء إلى الدين الخارجي الذي سيصل إلى مستويات قياسية ،لا شك أن عواقبها الآنية والمستقبلية ستكون وخيمة على الشعب المغربي.

استقرار السياسات المالية على حالها منذ ستينيات القرن الماضي، ،و غياب الوعود الانتخابية في فصول مشروع القانون المالي لهذه السنة، يؤكدان شكلية الانتخابات، وديمقراطية الواجهة، وأن السياسات العامة لا علاقة لها بالمؤسسات المنتخبة او المنبثقة عنها، لإنها سياسات النظام المخزني يمررها عبر هذه المؤسسات، هذا هو الاستثناء المغربي الحقيقي "الديمقراطية المخزنية" .

فرض جواز التلقيح استهتار بحقوق المواطنين

فرضت السلطات المغربية الزامية الادلاء بجواز التلقيح تحت طائلة اداء غرامة جزافية مقدارها 300 درهما بالاضافة الى المنع من الولوج الى الادارات والاماكن العمومية. وقبل ذلك اعلنت نفس هذه السلطات ان التلقيح يبقى اختياريا امام المواطنات والمواطنين مع تمكين من يطلب برخصة التنقل تسلمها السلطات المحلية والاقليمية.

غني عن البيان ان هذا الاجراء يضرب في الصميم حقوق المواطنات والمواطنين الذي امتنعوا عن التلقيح كما ان توفر الشخص على جواز التلقيح لا يمكن اعتباره ضمانة بان ذلك الشخص غير ناقل للفيروس او انه لن يتعرض للعدوى والدليل على هذه النسبة العالية من المصابين ومن الوفيات في صفوف الملقحين. ان فرض الزامية التوفر على جواز التلقيح هو فرض الزامية التلقيح وبذلك تكون السلطات في تناقض صارخ بين اجراءاتها وامعان تعسفي في فرض قانون الطوارئ الصحي الذي اصبح حالة استثناء بدون اعلانها علانية وبشكل واضح.

تعرف العديد من المدن حركات احتجاج ضد فرض جواز التلقيح وقد تعرض المحتجون الى القمع والاعتقال والمحاكمات. اننا نعبر عن رفضنا لالزامية الادلاء بجواز التلقيح ونعلن عن تضامننا مع الحركة الاحتجاجية من اجل التراجع عنه ونطالب باطلاق سراح المعتقلين على خلفية تطبيق هذا الإجراء التعسفي.

من وحي الأحداث

ثورة السودان ودروسها الثمينة

التيتي الحبيب

في ليلة 25 اكتوبر 2021 انقلبت الطغمة العسكرية على السلطة الانتقالية بالسودان واعتقلت رئيس الحكومة وقيادات من قوى الحرية والتغيير. يأتي هذا الانقلاب كتتويج لعدة محاولات انقلابية وعدة مناورات لشق صف القوى المدنية التي انخرطت في الثورة منذ دجنبر 2018. لقد تسلم عبد الفتاح البرهان الضوء الأخضر للانقلاب من إدارة بايدن وأنظمة الجوار بما فيه مباركة الكيان الصهيوني الذي ربطته بالطغمة العسكرية علاقات سرية وعلنية.

مثل أخيل كان للثورة السودانية نقطة ضعفها القاتلة، وهي قبول وجود الطغمة العسكرية ممثلة في البرهان وحميدتي ضمن مكونات السلطة الانتقالية. هذا الوجود يعني أن النظام القديم نظام البشير ضمن لنفسه مكانة تحت شمس السيرورة الثورية مكانة تعطيه الفرصة للانقضاض على الثورة كلما سنحت الظروف، وها هي تجمعت الشروط الداخلية والخارجية لسقوط القناع عن هذه الطغمة المجرمة. في واقع الأمر أكدت الثورة السودانية أحد الدروس المستقاة من تجارب سابقة وفي عدة بلدان وهي أن الجيش هو العمود الفقري للدولة وللنظام المراد الثورة عليه والاطاحة به. فما لم يتصدع الجيش وتخترقه تناقضات اللحظة الثورية ،فان خطر اغراق الثورة في الدم واستعادة النظام لسلطته تبقى مسألة وقت ليس إلا. فجميع الثورات التي استطاعت استبدال نظام بأخر نقيض له تمكنت من حل معضلة المؤسسة العسكرية واستطاعت أن تشقها الى طرفين واحد في صف الثورة والأخر معاد لها. وفي الغالب حصل ذلك لما تكون تلك الأنظمة منخرطة في حرب خارجية أو تواجه حربا أهلية. في السودان استطاع الجيش أن ينزع فتيل الحرب الأهلية وفي عدة جبهات بقيت قواتها وميليشياتها على الحياد تراقب من بعيد وتحاول تجميع انفاسها لعقد اتفاقات ومعاهدات سلام كما فعلت بعض الفصائل في السنتين الاخيرتين. هكذا حافظ الجيش السوداني على لحمته بل ادمج في حاضنته ميليشيات الجنجويد الإرهابية والمجرمة واصبح حميدتي عضو في السلطة الانتقالية يشارك في استصدار قوانين تحميه من المحاكمة على الجرائم ضد الانسانية التي اقترفها مع مرتزقته وكان يدفع نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني وإدارة ترامب بحثا عن الحماية.

ان الثورة السودانية ستبقى رهينة الانقلابات ما لم تجد الحل السديد في التعامل مع المؤسسة العسكرية ،من اجل تفكيكها واعادة تشكيلها على اسس تخدم مصالح الثورة وتحميها باخلاص وبعقيدة جديدة لا تمت بصلة الى الدولة الرجعية المطاح بنظامها.